التقـرير الشهـري

تقرير الحالة الإيرانية

أكتوبر ونوفمبر 2022

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

أكتوبر ونوفمبر 2022

www.Rasanah iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ردمد : 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3
الشأن الداخلي 7
الملف الأيديولوجي 8
أولًا: خطباء الجمعة والتبرير لعنف السلطة 8
ثانيًا: علماء أهل السنّة وانتقاد العنف 10
الملف السياسي 13
أولًا: استمرار الاحتجاجات لنحو ثلاثة أشهُر رغم القمع 13
ثانيًا: تعامل النظام الإيراني مع المحتجين 14
ثالثًا: انعكاسات الاحتجاجات على الأمن الداخلي والرموز الدينية 16
رابعًا: انتقادات «الإصلاحيين» في الداخل وتعاظم دور المعارضة الخارجية 16
الملف الاقتصادي 19
أولًا: أسباب تراجع العملة الإيرانية أمام الدولار 20
ثانيًا: التداعيات والآثار المستقبلية 22
الملف العسكري 24
أولًا: استعراض القوة العسكرية بين إيران وأذربيجان 24
ثانيًا: الرهان الإيراني على الصواريخ والأقمار الصناعية 26
ثالثًا: القصف بالمسيَّرات والصواريخ على شمال العراق 28
الملف الاجتماعي 29
أولًا: شرطة الأخلاق وتعامل النظام مع الشأن العام في إيران 29
ثانيًا: الجيل «Z» والاحتجاجات 31
الشأن العربي 35
إيران والخليج 36
أولًا: التهديدات الإيرانية للمملكة 36
ثانيًا: عودة الاهتمام الدولي بتأمين إمدادات الطاقة ضد التهديدات الإيرانية 38
إيران اليمن 41
أولًا: أبعاد التصعيد الحوثي واستهداف المنشآت النفطية في اليمن 41
ثانيًا: دلالات تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية من قِبل مجلس القيادة الرئاسي 42
ثالثًا: الموقف الدولي والأممي من التصعيد الحوثي الإرهابي 44
إيران وسوريا 46
أولًا: عودة حركة «حماس» إلى دمشق والمساعي الإيرانية 46
ثانيًا: الاستهداف الإيراني والتركي للأكراد شمالي سوريا والعراق 47
ثالثًا: عودة عمليات الاغتيالات الإسرائيلية لقادة إيران في سوريا 49
الشأن الدولي 53
إيران والولايات المتحدة 54
أولًا: مفاوضات متعثرة وتخفيض إيراني للالتزامات النووية 56
ثانيًا: توجُّه أمريكي لتكثيف العقوبات ودعم الاحتجاجات 57
ثالثًا: تعزيز الولايات المتحدة لقوة الردع الإقليمية ومحاولات إيرانية لموازنة الضغوط 59
إيران وأوروبا 61
أولًا: ردود الأوروبيين على الاحتجاجات في إيران 62
ثانيًا: تنامي القلق من البرنامج النووي والأسلحة الإيرانية 63

الملخص التنفيذي

خلال شهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م، شهدَت الساحة الإيرانية تطوّرات عديدة ومتلاحقة على المستويات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. أما في ما يتعلق بعَلاقات إيران مع محيطها العربي والدولي، فقد كانت حافلة هي الأخرى بالأحداث والتفاعلات، التي يُتوقَّع أن تنعكس على مجمل الأوضاع في إيران خلال الفترة المقبلة.

داخليًّا، وعلى المستوى **الأيديولوجي**، يوظِّف النظام الإيراني خطبة الجمعة لعكس مواقفه من مختلف الأحداث والقضايا التي تشهدها إيران. وفي هذا الإطار عمِلَ عدد من خُطباء الجمعة خلال الفترة الماضية، لا سيما في المدن الكبيرة والمؤثِّرة، على تشويه سمعة المحتجين، والدفاع عن القمع الذي صاحب الاحتجاجات التي تشهدها إيران منذ نحو ثلاثة أشهُر. وردَّد الخُطباء نفس التُّهم التي توجِّهها الأجهزة الأمنية والقضاء إلى المحتجين، كالاتّهام بالعمالة والارتهان للخارج والخروج عن الشريعة والإلحاد. في المقابل، كان للعلماء السُّنَّة مواقف رافضة لسياسة النظام وأجهزته الأمنية في التعامل مع المتظاهرين، خصوصًا في المحافظات السُّنِّية، الأمر الذي أدّى إلى تهديد عدد منهم.

سياسيًّا، تواصلت الاحتجاجات في مختلف المدن الإيرانية خلال شهرَي أكتوبر ونوفمبر، على الرغم من العنف الشديد الذي يتعرَّض له المحتجون وسقوط مئات القتلى والجرحى. ووفقًا لمنظمات حقوق الإنسان الإيرانية، فقد وصل عدد القتلى إلى 493 شخصًا، بينهم أكثر من 60 طفلًا ومراهقًا، فضلًا عن اعتقال أكثر من 18 ألف شخص. وفي محاولة للتأثير في

مجريات الاحتجاجات وإرغام المحتجين على وقف الاحتجاجات، أعدمت السلطات الإيرانية اثنين من المعتقلين. وتعرَّض النظام الإيراني لانتقادات شديدة من قِبل «الإصلاحيين»، الذين عبَّروا عن تأييدهم للحركة الاحتجاجية ورفضهم للقمع الذي يتعرَّض له المحتجون. إضافةً إلى المواقف الداخلية، نظَّمت المعارضة الإيرانية المقيمة في الخارج مظاهرات حاشدة في عدد من المدن والعواصم الأوروبية، ومارست ضغطًا على الدول الغربية، لحثّ الحكومات والمنظمات الدولية الحقوقية على دعم الشعب الإيراني ومعاقبة المسؤولين على القمع.

على الجانب **الاقتصادي**، يتّضح أنَّ العملة الإيرانية حقَّقت سلاسل من الانخفاضات القياسية منذ أربع سنوات، ولا تزال مستمرة، حتى تجاوز سعر الدولار الواحد 38 ألف تومان، مقارنةً بأقل من 5 آلاف تومان قبل أربع سنوات. وكان وراء هذا التراجع المستمر أسباب جذرية قديمة وتطوّرات دورية بين الفينة والأخرى، كالعقوبات والأزمات الاقتصادية التي تعيشها إيران، وتطوّرات دورية كالمظاهرات وتعطُّل المفاوضات النووية وانقطاع الغاز عن مصانع البتروكيماويات، وغيرها من الأسباب. وفي كل الأحوال، ينعكس ذلك كثيرًا على الوضع المعيشي، وترتفع أسعار الغذاء والإسكان وغيرها من متطلبات الحياة، فيما يخيِّم التشاؤم على تطلُّعات الإيرانيين تجاه مستقبل عملتهم واستقرار أوضاعهم المعيشية.

على المستوى **العسكري**، عاد التوتُّر بين إيران وجمهورية أذربيجان خلال الفترة الأخيرة، بعدما أجرت إيران مناورات عسكرية على الحدود مع أذربيجان. من جانبها، راقبت أذربيجان هذه التحركات الإيرانية بامتعاض شديد، لا سيما أن إيران سبق أن أجرت مناوراتٍ عسكريةً في المناطق الشمالية الغربية المحاذية لأذربيجان، ما استفزّ باكو وأثار غضبها. من ناحية أخرى، تمكَّن برنامج الفضاء العسكري الإيراني من اختبار صاروخ حامل للأقمار الصناعية يعمل بالوقود الصلب في 06 نوفمبر 2022م، ما يعكس استمرار إيران في تطوير آلتها العسكرية. الدعم الإيراني لروسيا في حربها ضد أوكرانيا كان حاضرًا خلال الشهرين الماضيين، إذ اتّفق البلَدان على تزويد روسيا بصواريخ ومسيَّرات إضافية. وبالتوازي مع الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها طهران على العراق، استمرّ الحرس الثوري بشنّ هجماته الجوية بالمسيَّرات والصواريخ على بعض مناطق كردستان العراق، إذ تقول طهران إنّ الجماعات المسلحة الكردية الإيرانية تتّخذ منها منطلقًا لمهاجمة إيران.

اجتماعيًّا، تُعتبر الاحتجاجات الجارية في إيران محطة جديدة من محطات التحوُّل الاجتماعي في البلاد، وقد عكست في تفاعلاتها تلك السجالات بين مختلف البنى الاجتماعية من جهة، والدول والمجتمع ككل من جهة ثانية. أهم تجلِّيات هذا الصراع انعكست في منظور مختلف الأطراف المتنافسة لأنماط العيش في المجتمع، وتحديدًا الحريات الدينية بين القناعة الذاتية والإلزام السلطوي، والصراع الجِيلي الذي أظهره الجيل «Z»، بتصدُّره للاحتجاجات وتوظيفه وسائل جديدة تتماشى مع واقعه المعاصر، المغاير تمامًا للأجيال السابقة.

العَلاقات الإيرانية-العربية كانت حافلة بالتطوّرات خلال شهرَي أكتوبر ونوفمبر، فعلى

مستوى العَلاقات **الإيرانية-الخليجية**، لجأ النظام الإيراني هذه المرة إلى اتّهام دول المنطقة، خصوصًا السعودية، بتحريض الشباب الإيراني على المشاركة في ما سماها «أعمال الشغب»، وذلك بعدما فشل النظام الإيراني في وقف الاحتجاجات المستمرة منذ نحو ثلاثة أشهُر. ويحمل هذا الاتّهام محاولةً يائسة من النظام الإيراني لافتعال أزمة مع من يسمِّيهم الأعداء الخارجيين، بُغية التأثير في الاحتجاجات وحرْف مسارها. ومن ناحية أخرى، بدأ الغرب في إبداء مخاوفه من احتمالية تسبُّب الممارسات والسياسات الإيرانية في إعاقة انسياب الإمدادات النفطية وتهديد الأمن العالمي.

وعلى مستوى التدخّلات الإيرانية في **اليمن**، يأتي رفض الميليشيات الحوثية لتمديد الهدنة العسكرية، التي انتهت بداية شهر أكتوبر، امتدادًا لرغبة الميليشيات الحوثية والنظام الإيراني في استمرار الأزمة اليمنية واستثمارها بما يخدم مصالح الطرفين، إذ شهد أكتوبر ونوفمبر تصعيدًا حوثيًّا إرهابيًّا على مواني النفط في اليمن، الأمر الذي يُعتبر حربًا حوثية-إيرانية على موارد الشعب اليمني، وإثر ذلك صنَّف مجلس القيادة الرئاسي جماعة الحوثي «منظمة إرهابية»، تمهيدًا لاتخاذ خطوات مستقبلية تأتي في إطار القانون ضد الميليشيات. على الصعيد **السوري**، واصلت طهران مساعيها في تقوية تموضُعِها وتحالفاتها في سوريا، بإعلان حركة «حماس» عن عودة عَلاقاتها مع الحكومة السورية، بعد ابتعاد وخلاف في المصالح بين الطرفين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يزال هناك عديد من المنغِّصات والتحدِّيات التي تواجهها طهران، والتي تتمثَّل في استمرار الاستهداف الإسرائيلي لأهمّ العناصر والقيادات الإيرانية العسكرية في سوريا، فضلًا عن الملف الكردي في شمال العراق وفي شمال وشرق سوريا، الذي تعتبره كلٌّ من طهران وأنقرة العامل الأساسي المؤثِّر في الأزمات الداخلية في إيران وتركيا، لذا تمثِّل عملية استهداف الكُرد مصلحة مشتركة للبلدين، لكن في المقابل هناك مخاوف واعتبارات إستراتيجية لا تغيب عن الحسابات الإيرانية، في مستقبل التدخّل التركي في الشمال السوري.

على الصعيد الدولي، شهدت **عَلاقة إيران بالولايات المتحدة** توتُّرًا على خلفية الجمود الذي يهمين على مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، في ظل تباعُد وجهات النظر، وعدم تجاوُب إيران مع طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول استفسارها بشأن وجود آثار يورانيوم في ثلاثة مواقع غير مُعلَن عنها من جانب إيران، إضافةً إلى تورُّط إيران في الحرب على أوكرانيا إلى جانب روسيا، عن طريق مَدّ موسكو بطائرات دون طيّار تستخدمها روسيا ضد كييف، وهي القضية التي أثارت مزيدًا من التوتُّر في العَلاقات، خصوصًا بعد أن وسَّعت الولايات المتحدة عقوباتها ضد النظام الإيراني. بينما يحاول التقرير استكشاف تأثير هذه التطوّرات في مجمل العَلاقات بين البلدين، فإنّ الواضح أن الطرفين على الرغم من أنهما لا يزالان يتمسّكان بمسار المفاوضات والدبلوماسية من أجل إحياء الاتفاق النووي، باعتباره اتفاقًا حيويًّا لكل الأطراف، فإنّ التحوُّلات الإقليمية والدولية تعطي إيران مساحة للمناورة

وكسب الوقت، الأمر الذي يعرقل مسار المفاوضات، إذ لا تزال هناك مكاسب ممكنة تتوقعها الأطراف من سياسة التصعيد المتبادل. وحتى تصل المفاوضات إلى مرحلة النضج، أو يفقد أي طرف مساحات المناورة المتاحة، فإن حالة اللاتفاهُم واللاحرب ستظل هي المتحكِّمة في المشهد، إلا إذا سارعت إيران بالمُضي قُدُمًا لتخطِّي العتبة النووية.

وبالنسبة إلى العَلاقات **الأوروبية مع إيران**، لم تعُد مرتبطة بمخاوف الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي، بعدما عبَّرت أوروبا عن مخاوفها من البرنامجين الإيرانيين النووي والصاروخي، وأبدت قلقها من عدم التعاون الإيراني في تبديد المخاوف المتعلِّقة بهذين الملفين. من ناحية أخرى، فرَضَ الاتحاد الأوروبي عقوباتٍ جديدةً على العشرات من المسؤولين الحكوميين الإيرانيين ونحو ستة كيانات، بعد تورُّطهم في قمع الاحتجاجات التي تشهدها إيران منذ 16 سبتمبر 2022م.

الشـــأن الداخلـــي

في الشأن الداخلي تناوَل تقرير شهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م خمسة ملفات، جرى تخصيص الملف الأيديولوجي لمناقشة تبرير خطباء الجمعة للعُنف الذي تمارسه السلطات الإيرانية ضد المحتجين، وانتقاد أهل السنّة لهذا العُنف. في الملف السياسي جرى تناول استمرار الاحتجاجات لنحو ثلاثة أشهُر رغم القمع، وتعامل النظام الإيراني مع المحتجين، وانعكاسات الاحتجاجات على الأمن الداخلي والرموز الدينية، وأخيرًا انتقادات «الإصلاحيين» في الداخل وتعاظم دور المعارضة الخارجية. أما الملف الاقتصادي فقد جرى تخصيصه لمناقشة الأسباب الحديثة والقديمة لتراجع العملة الإيرانية أمام الدولار، والتداعيات المستقبلية لهذه الآثار، فيما ناقش الملف العسكري ثلاثة عناوين رئيسية، هي: استعراض القوة العسكرية بين إيران وأذربيجان، والرهان الإيراني على الصواريخ والأقمار الصناعية، والقصف بالمسيرات والصواريخ على شمال العراق. أما الملف الاجتماعي فقد جرى تخصيصه لمناقشة دور شرطة الأخلاق وتدبير الفضاء العام في إيران والجيل الجديد في إيران ودوره في الاحتجاجات.

الملف الأيديولوجي

يرصد الملف الأيديولوجي التطورات المتعلقة بالنخب الدينية الشيعية عمومًا، والإيرانية على وجه الخصوص، وأثرها في المشهد الديني والسياسي في إيران، وانعكاساتها على الجماعة الشيعية في الإقليم.

وقد تناوَل الملف الأيديولوجي لشهر سبتمبر 2022م مسألتين، الأولى: إهانة الصحابة الكرام من قِبل الرادود باسم الكربلائي وموقف الفاعلين الشيعة إزاءه. والثانية: تآكل حقوق الإنسان في إيران وتفاقم الاحتجاجات إثر مقتل الفتاة الإيرانية مهسا أميني. ويتناول هذا الملف (أكتوبر-نوفمبر) مسألتين أيضًا، الأولى: التبرير للعنف من قِبل خطباء الجمعة في إيران. والثانية: انتقاد علماء أهل السنّة لعنف السلطة ضد المتظاهرين عمومًا، ومناطق أهل السنّة خصوصًا. مع رصد واستقراء أبعاد ذلك وسياقاته وأسبابه.

أولًا: خطباء الجمعة والتبرير لعنف السلطة

مهَّد رجال الدين وخطباء الجمعة لعنف السلطة ضد المتظاهرين من النساء والشباب، عبر تشويه المحتجين، باعتبارهم منحلين وخارجين عن الشريعة أو عملاء للغرب. وهدف رجال الدين من وراء تلك الحملة هو شرعنة استهداف المحتجين، والتبرير دينيًّا لمقتلهم وممارسة العنف ضدهم.

1- اتهام بالإلحاد والعلمنة:

في تصريح مثير لأحمد علم الهدى (خطيب جمعة مشهد، وممثل المرشد في خراسان الرضوية) في خطبة الجمعة، قال إنّ «البعض ممن يريد الإساءة إلى النبي الكريم أرسلوا الشباب الجاهلين إلى الساحات كي ينزعوا حجاب النساء الإيرانيات المحجبات، واستأجروا مرتزقات خارج البلاد كي يتعرَّيْن أمام الناس»[1]. ثم اتهم الأشخاص الذين جرى اعتقالهم بأنهم «لا يهمّهم الدين من الأساس». وفي نظره أن كل المحتجين في الشارع هم علمانيون وملاحدة يريدون اللجوء إلى الغرب، أو يستغلّون تلك الأحداث بغرض الانتخابات. لكن في المقابل هاجم البعض تصريحات علم الهدى، واستدلّوا بها على إخفاق السلطة في

(1) انتخاب، علم الهدى: امريكا گفت آشوب‌های اخير باعث شده تا ديگر به برجام نياز نداشته باشيم... (14 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 08 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3eACTwm

الملفات الحقوقية والاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وبالتالي تتسبب السلطة نفسها في تمرد أجيال ما بعد الثورة عليها، وفي بُعدهم عن الدين، أو قلة ثقافتهم في الشأن الديني، بل وصل الأمر إلى موجات ودعوات لنزع عمامات رجال الدين في الطرقات والأزقة من قِبل الشباب الإيراني. ومثل هذا الخطاب الراديكالي للنخبة الدينية يطرح أسئلة مهمة متعلقة بالخطاب الديني، وماهيته، والعناصر التي تتولاه وتقوم عليه، وخطبة الجمعة وأهدافها، ومدى استقلالية خطبائها في اختيار الموضوعات وتوجيه زمام المجتمع، ومن ثم فإن هذا يقود إلى المسألة الأهم عن احتكار السلطة لتشكيل المشهد الثقافي، دون السماح للمعارضين ببروز توجهاتهم الثقافية المختلفة، أو قراءتهم الدينية المباينة لقراءة النظام.

2- مؤامرة خارجية:

أكد خطيب جمعة منطقة نور، حجة الإسلام قنبر علي أحمدي، أنه جرى التخطيط للأحداث الأخيرة من قِبل الأعداء حتى يتمكنوا من إخراج الثورة عن مسارها، أو الإطاحة بالنظام. وزعم أنه جرى التخطيط لأعمال الشغب الأخيرة، منذ يونيو الماضي، في الولايات المتحدة. وأشار إلى تصريحات المرشد التي أكد فيها أن هذا التحرك هو تحرك للعدوّ والكيان الصهيوني، وعلى الشعب الإيراني أن يكون يقظًا. ثم برر التطييف والحشد والحشد المضاد فقال: «أظهر الشعب الإيراني في عدة تجمعات كبرى، مثل مسيرات ما بعد صلاة الجمعة وتجمعات ومسيرات النساء الغيورات، أن تحرك العدوّ كان ذليلًا، على الرغم من أنه تسبب في أضرار»[1]. وهو نفس ما قاله أمين مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي، عندما زعم أن «كل أعداء إيران الإسلامية نزلوا إلى الميدان لدفع البلاد نحو انعدام الأمن، من خلال استغلال الاحتجاجات، التي فشلت كما في الماضي بتوجيهات المرشد وبصيرة الشعب الإيراني»[2]، وهو ما ردده أيضًا خطيب الجمعة في طهران محمد جواد حاج علي أكبري، بقوله: «إن أعمال الفتنة الأخيرة كانت جزءًا من سلسلة الفتن الأمريكية، وهم يبحثون عن ثورة شاملة، وتقسيم إيران وإسقاطها، لكن مع يقظة الأمة الصابرة جرى إحباط هذه الفتنة، وتدلّ على ذروة يأس الأعداء»[3]. أما خطيب جمعة طهران، الآخَر، أحمد خاتمي فقد اتهم المتظاهرين بارتكاب جرائم كبرى، مثل: البغي والقتل ومحاربة النظام الإسلامي

---

(1) موقع برترين خبر، دشمن از ايستادگى مردم ايران سيلى خورده است، (14 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 06 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3SbWiBs

(2) وكالة فارس، آيت‌الله جنتى: با رهنمودهاى رهبرى وبصيرت مردم، نقشه‌هاى دشمنان ناكام ماند، (19 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 10 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3CJA9F4

(3) خبر أون لاين، خطيب جمعه تهران: شيطان بزرگ وشيطانک ها منتظر انتقام ما باشند، (28 أكتوبر 2022م)، تاريخ اطلاع: 10 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3SMAwon

بحمل السلاح ضد عناصر الأمن، سواء كان سلاحًا ناريًّا أو أبيض، وتوجيه تهمة الفساد إلى النظام «الإسلامي». هذه كلها جرائم ارتكبها المحتجون بنظر خاتمي[1]، وبالتالي فخطباء الجمعة يبررون لاستهداف المحتجين ومحاكمتهم (محاكمات غير عادلة).

3- الزج بالنجف:

نقل بعض وسائل الإعلام الإيرانية، المقربة من «الأصوليين»، عن ممثل المرجع السيستاني في إيران جواد الشهرستاني، قوله: «إنّ هذه الاضطرابات ليست شعبية بجميع العناوين، وهؤلاء مجموعة من البلطجية من الذين لا يعرف من أين قدموا، ومن أي عدوّ استلهموا خططهم»، فأصدر مكتب السيستاني بيانًا ينفي تلك التصريحات، جاء فيه: «ليس لدى السيستاني أي ممثل له للتصريح بشأن القضايا السياسية، ويجري الإعلان عن أي موقف سياسي للسيستاني عبر هذه القناة الإخبارية فقط»[2].

ثانيًا: علماء أهل السنّة وانتقاد العنف

كان لعلماء أهل السنّة موقف شديد من سياسة النظام الإيراني والأجهزة الأمنية، في التعامل مع المظاهرات في المحافظات السنية، التي أسفرت عن مقتل العشرات واعتقال المئات. وهددت السلطات بعض علماء أهل السنّة لردعهم عن مجابهة النظام.

1- قمع المظاهرات:

استنكر خطيب جمعة أهل السنّة في زاهدان، مولوي عبد الحميد، عنف السلطات، وطلب أن تسمع السلطة «آهات المظلومين»، وانتقد ما سماه قتل الأبرياء في «الجمعة الدموية (30 سبتمبر 2022م)»، دون فتح أي تحقيق من قِبل السلطات المختصة. ثم انتقد رواية النظام أن احتجاجات الناس من أجل الخبز فقط، قائلًا إنّ للناس مطالب أخرى، مثل الحرية والاحترام، موضحًا: «إنهم ينشدون عزتهم وحريتهم». ثم استنكر تقسيم الناس على أُسُس عرقية أو مذهبية، فيجب أن تحظى جميع القوميات والمذاهب والأديان بالاحترام، ونصح المسؤولين بفتح المجال لكل الأذواق والمعتقدات المختلفة لطرح آرائها، قائلًا: «نحن نؤمن بضرورة عدم التعامل بعنف مع المحتجين، وعدم وصف الشخص المحتج

---

(1) وكالة تسنيم، خاتمی: با کسانی که از ریختن خون مردم لذت می‌برند با اشد مجازات برخورد شود...، (18 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3OhlCFL

(2) خبر أون لاين، اطلاعیه دفتر آیت الله سیستانی درباره اعتراضات در ایران با قید «قابل توجه همگان»، (10 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3A5RJCu

بالعدوّ، ولا يجدر بأي حكومة في العالم أن تقتل شعبها، وإذا فقدَ النظام الشعب فمن سيدافع عنه؟ ولو كنت أنا في السلطة لوقفت إلى جانب الناس»[1]. وقد ورد في بيان صادر عن مكتب مولوي عبد الحميد أن مجزرة زاهدان «كارثة إنسانية غير مسبوقة وقعت يوم الجمعة 30 سبتمبر 2022م، لم يقُم المسؤولون حتى الآن بمتابعة هذه الحادثة... وعلى الرغم من مرور عدة أسابيع فإن الموطنين لم يتلقوا أي رد، ولم توضع المراهم على قلوب ذوي الضحايا، بل لا يزال الملح يُرَش على جراح المواطنات الثكالى»[2].

2- تهديد فقهاء السنّة:

بعد استنكار وإدانة مولوي عبد الحميد لفلسفة القمع التي ينتهجها النظام، وسياسة التستر على المقصرين في الأجهزة الأمنية، أُرسلت إليه تهديدات من قِبل النظام، ما اضطر بعض علماء السنّة إلى مساندته، فأصدر قاضي الشرع في محافظة كردستان حسن أميني بيانًا أعلن فيه دعمه لمولوي عبد الحميد، قائلًا: «يُعَدّ تهديد عبد الحميد والتعامل الوقح وغير المعقول معه تهديدًا لأهل السنّة في جميع أنحاء إيران». وأردف قائلًا: «كان السنّة يأملون بعد جريمة قتل المصلين والأبرياء في مصلى زاهدان معاقبة مسؤولي ومنفذي هذه المجزرة، لكنّ المسؤولين لم يُبدوا مثل هذه الشهامة والتعقل». ونفى أميني تهمة الانفصال التي وُجهت إلى مولوي، قائلًا: «إنّ الاتهامات الموجهة إلى عبد الحميد مثل تهمة الانفصال ليست بالجديدة، وجرى توجيهها سابقًا إلى الأكراد والبلوش والتركمان، وكانت هذه القوميات تطالب دائمًا بتوحيد الحقوق في إيران، ولا

(1) وكالة بهار، مولوی عبد الحميد با اشاره به خشونتها عليه معترضان: آنان كه در رأس قدرتند، صداى ملت را بشنوند؛ آه مظلومان نابودگر است، (29 آذر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 13 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3s0JFOU

(2) راديو فردا، جوابيه مولوى عبد الحميد به وزارت كشور: بر زخمهاى مردم داغديده نمك مى‌پاشند، (23 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 13 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3DoCM0s

يطلب أحد الانفصال عن إيران، ونطالب نحن الأكراد والبلوش والعرب وبقية القوميات الإيرانية بحقوقنا الإنسانية والمذهبية في إطار إيران»[1].

3- محاولات احتواء:

أرسل المرشد الإيراني وفدًا إلى محافظة سيستان وبلوشستان لمحاولة احتواء أهل السنّة والمحتجين هناك، لكن الوفد مارس التهديد والترهيب ضد علماء أهل السنّة، حسب مولوي عبد الحميد[2]. وقال عبد الحميد إنّ آمال الناس في محافظة سيستان وبلوشستان خابت من زيارة وفد خامنئي إلى هذه المحافظة. وعن سبب غضب أهل المحافظة من زيارة وفد خامنئي، قال عبد الحميد: «كان الناس يأملون أن يزور ممثل المرشد مدرسة دار العلوم في زاهدان (التي يديرها عبد الحميد)، ويتفقد جرحى الاحتجاجات فيها، لكن علي أكبري لم يفعل ذلك»[3].

إذن يستمر النظام في استخدام الدين وتوظيفه ضد معارضيه، لا سيما ضد المحتجين من فئة الشباب والنساء، وكذلك ضد أهل السنّة وعلمائهم في المناطق السنية، وهو ما ينذر باستمرار الاستقطاب الطائفي والتناحر السياسي والاجتماعي في الدولة، ما لم يدرك رجال النظام أهمية تفهم مطالب كل الإيرانيين، بمختلف قومياتهم وأعراقهم، ويعمل على تنفيذها.

خلاصة

يعمل النظام الإيراني في خطين متوازيين، الأول متمثل في التبرير للعنف عن طريق الزج بخطباء الجمعة في السياسة وشرعنة عنف النظام، والثاني التطييف والاتهامات بالخيانة والعمالة للأقليات الدينية والعرقية، مع أن جوهر المشكلة ليس مذهبيًّا ولا عرقيًّا، بل في فشل النظام وإخفاقه على عدة مستويات، وعنفه ضد غير المحجبات والمحتجين، لكن النظام آثر أن ينقل المشكلة إلى خانة الأقليات لإقناع حواضنه الشعبية من الراديكاليين أن النظام «الإسلامي» مستهدف برمّته. لكن من مجمل ما سبق فإن المرجح أن النظام مستمر في إستراتيجيته، وغير معني بتغيير سلوكه، إذ يعتبر تغيير سلوكه بمثابة هزيمة للثورة، ومن ثم لفكره وثقافته، ونموذجه الديني الاحتكاري.

---

(1) دویتشه فیله، حسن امینی: روحانیان کرد از عبد الحمید پشتیبانی می‌کنند، (28 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 13 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3Dl0F83

(2) رادیو فردا، انتقاد مولوی عبد الحمید از «تهدید وارعاب» توسط هیئت اعزامی خامنه‌ای، (16 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 22 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3X96K06

(3) رادیو فردا، مولوی عبد الحمید: دلیل اعتراضات ۹۸ فقط سوخت نبود؛ ما اهل معامله نیستیم، (18 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3OlRCc6

الملف السياسي

ناقش الملف السياسي في شهر سبتمبر 2022م الاحتجاجات التي شهدتها المدن الإيرانية بعد وفاة الفتاة الكردية مهسا أميني داخل أحد معتقلات ما يُعرف بـ«شرطة الأخلاق»، فضلًا عن الاحتجاجات التي شهدتها مدينة زاهدان في محافظة سيستان وبلوشستان، والقمع الذي تعرَّض له البلوش من قِبل قوّات الأمن والشرطة. خلال شهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م استمرَّت الاحتجاجات ضد النظام الإيراني رغم سقوط مئات القتلى والجرحى والقمع الدموي الشديد الذي يتعرض له المحتجون. ويرصد هذا التقرير أبرز التطوّرات التي شهدتها إيران خلال الشهرين الماضيين، وذلك من خلال المحاور التالية: أولًا استمرار الاحتجاجات لنحو ثلاثة أشهُر رغم القمع، ثانيًا تعامل النظام الإيراني مع المحتجين، ثالثًا انعكاسات الاحتجاجات على الأمن الداخلي والرموز الدينية، رابعًا انتقادات «الإصلاحيين» في الداخل وتعاظم دور المعارضة الخارجية.

أولًا: استمرار الاحتجاجات لنحو ثلاثة أشهُر رغم القمع

رغم العنف الشديد الذي يتعرض له المحتجون وسقوط مئات القتلى والجرحى، فإن الاحتجاجات تواصلت في مختلف المدن والمحافظات الإيرانية، رافقتها تجمعات طلابية في أكثر من 144 جامعة إيرانية، فضلًا عن إضرابات التجار في أسواق طهران وبقية المحافظات. المدن التي يقطنها الأكراد كانت من أكثر المناطق التي شهدت حراكًا احتجاجيًّا، خصوصًا مدن مهاباد في أذربيجان الغربية، وسقز بمحافظة كردستان، وجوان رود بمحافظة كرمانشاه، وواجهتها الأجهزة الأمنية وقوّات البسيج التابعة للحرس الثوري بالرصاص الحي والهراوات، ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى في صفوف المحتجين.

وترافقت مع الاحتجاجات ضد مقتل مهسا أميني سلسلة من الإضرابات بعدما أغلق التجار في بازار طهران ومدن أخرى محلاتهم التجارية إحياءً لذكرى احتجاجات نوفمبر 2019م التي خرجت ضد قرار حكومة حسن روحاني بزيادة أسعار الوقود، وحينها واجهتها السلطات الأمنية بعنف مفرط وسقط خلالها المئات بين قتيل وجريح.

خلال الاحتجاجات السابقة، غالبًا ما كان النظام ينجح بسرعة في قمع المظاهرات التي تحافظ على سلميتها ولا تقاوم قوى الأمن والبسيج، فيما تحوّل الضحايا في هذه الاحتجاجات إلى محطة لتجديد زخم الاحتجاجات، فكثيرًا ما تتحول جنازاتهم إلى مظاهرات ضد النظام. الأخطر من ذلك أن الفيديوهات المسربة تُظهِر ما يحصل داخل إيران من دخول المحتجين في مواجهة عنيفة مع القوى الأمنية، سواء بالحجارة أو بالزجاجات الحارقة، ووصلت إلى استهداف بعض المراكز الأمنية، كما يضع بعضهم حواجز لمنع تقدم قوّات الأمن. ويخشى النظام الإيراني من لجوء المحتجين إلى تشكيل نطاقات جغرافية خاصة في الأحياء داخل المدن، لتصبح نقاط احتجاج مستمرة خالية من سلطة الدولة، وأن تتطوّر الاحتجاجات إلى مواجهات مسلحة في حالة استمرار الاحتجاجات لفترة زمنية أطول.

ثانيًا: تعامل النظام الإيراني مع المحتجين

لم يبرح النظام الإيراني مربع المقاربة الأمنية في التعاطي مع الاحتجاجات، يظهر ذلك من خلال الأعداد الكبيرة من القتلى والجرحى والمعتقلين. ووفقًا لمنظمات حقوق الإنسان وآخر إحصاءات «وكالة أنباء حقوق الإنسان الإيرانية» فإنّ عدد القتلى في الاحتجاجات المستمرة منذ 16 سبتمبر 2022م بلغ 493 شخصًا، بينهم أكثر من 60 طفلًا ومراهقًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا، فضلًا عن اعتقال أكثر من 18 ألف شخص.

جدول (1): إحصاءات الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة

القتلى والمعتقلون	العدد
قتلى الاحتجاجات منذ 16 ديسمبر	493 شخصًا
القتلى من الأطفال والمراهقين	68 طفلًا ومراهقًا
المعتقلون	18424 شخصًا
المعتقلون من الطلاب	632 شخصًا
الجامعات التي شاركت في الاحتجاجات	144 جامعة
خريطة انتشار الاحتجاجات	161 مدينة
الإعدامات	شخصان

المصدر: إيران، تعداد جانباختكان اعتراضات سراسرى ايران تا بيست ودوم آذر به ۴۹۳ نفر افزايش يافت، (يكشنبه ٢٧ آذر ١٤٠١ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 08 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3uXKdGK

منذ بدء الاحتجاجات، اعتقلت قوّات الأمن الإيرانية المئات من المحتجين في مختلف المدن الإيرانية، في محاولة منها للتأثير في مجريات الاحتجاجات وبث الذعر والخوف في نفوس المحتجين وإرغامهم على وقف الاحتجاجات، لكن عمليات القتل والقمع المفرط لم تسهم في تراجع الاحتجاجات، بل لا تزال مستمرة، ليلجأ بعدها النظام إلى سياسة الإعدامات بحق عدد من المعتقلين، وكانت أول عملية إعدام قد جرى تنفيذها بحق محسن شكاري الذي أدانته المحكمة الثورية بـ«الحرابة» بعد اتهامه بطعن عضو في قوّات البسيج التابعة للحرس الثوري، فضلًا عن إغلاق طريق رئيسي في العاصمة طهران في 25 سبتمبر 2022م. وقالت «منظمة حقوق الإنسان» الإيرانية التي تتخذ من النرويج مقرًّا لها إنّ محسن شكاري أُعدم بعد محاكمة متسرعة وجائرة ودون محام، وحذرت من أن عدم صدور ردود فعل قوية من قِبل المجتمع الدولي تجاه إعدام محسن شكاري سوف يؤدي إلى مزيد من عمليات الإعدام[1].

مقتل شكاري أثار رد فعل كبيرًا داخل إيران وخارجها، كما أثار جدلًا كبيرًا بين رجال الدين الموالين، بين من يؤيد اتهامه بـ«الحرابة» ومن يرى أن التهمة باطلة، فيما ثمن رجل الدين «المتشدد» أحمد خاتمي صرامة السلطة القضائية في تطبيق حد «الحرابة» بحق محسن شكاري[2]، وفي المقابل رفض عدد من رجال الدين الإيرانيين الحكم الصادر لعدم تحقق شروط «الحرابة» في الملف، منهم محمد رضا رحمت، الذي يرى أن عقوبة ترهيب الناس وإغلاق الشارع وجرح الأفراد أفضل من الإعدام، أو النفي عن البلاد، أو قطع اليد والرِّجْل.[3] أما مرتضى مقتدائي الرئيس السابق للمحكمة العليا المدعي العام الإيراني السابق فيرى أن حكم الإعدام لا يصدر بحق كل المدانين بـ«الحرابة» إلا إذا قتل نفسًا، أما إذا كانت إدانته بسبب تهديده وتخويفه جماعة بالسلاح فإن حكمه ليس الإعدام ولو كان محاربًا[4]. وأما رجل الدين والأكاديمي الإيراني محسن كديور فقد اعتبر أن المرشد علي خامنئي هو الذي مارس ضغوطًا على القضاء لإصدار أحكام الإعدام بحق المتظاهرين[5].

---

(1) خشم جهانی از نخستین إعدام در اعتراضات جاری ایران؛ هشدار در مورد إعدامهای بیشتر، (17 آذر 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 08 دیسمبر 2022م، https://bit.ly/3Puj3Ry

(2) تشکر أحمد خاتمی بابت أولین إعدام در اعتراضات جاری در ایران، (18 اذر 1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 09 دیسمبر 2022م، https://bit.ly/3j1JL7Q

(3) بهنام قلی‌پور، افزایش موج مخالفت روحانیون با إعدام معترضان به بهانه «محاربه»، (12 دیسمبر 2022م)، تاریخ الاطلاع: 12 دیسمبر 2022م، https://bit.ly/3YnL413

(4) آیت‌الله مقتدایی، رئیس پیشین دیوان عالی: درگیری یک نفر با یک نفر حکم محارب ندارد/ هر محاربی حکمش إعدام نیست/ با صرف ترساندن وتهدید کردن، کسی حکم محارب نمی‌گیرد، (20 اذر 1401ه. ش) تاریخ الاطلاع: 10 دیسمبر 2022م، https://bit.ly/3PsoUXi

(5) محسن کدیور، شخص خامنه ای پشت إعدامهاست، (20 دی 1401هـ ش)، تاریخ الاطلاع: 10 دیسمبر 2022م، https://bit.ly/3uOM80x

أما الإعدام الثاني على خلفية الاحتجاجات الأخيرة فقد كان بشنق ماجد رضا رهنورد، بعد إدانته بقتل اثنين من أفراد قوّات الأمن وجرح 4 آخرين في 17 نوفمبر 2022م.

وحول احتمالية ارتفاع عدد حالات الإعدام، قالت «منظمة حقوق الإنسان»: «إنّ القضاء الإيراني أصدر في السادس من ديسمبر أحكامًا بالإعدام ضد 5 محتجين، ليرتفع عدد المحكومين بالإعدام إلى 11 شخصًا»[1].

ثالثًا: انعكاسات الاحتجاجات على الأمن الداخلي والرموز الدينية

أظهرت الاحتجاجات الأخيرة أن أسبابها لم تعُد محصورة في رفض ما تعرضت له مهسا أميني والتنديد بسقوط مئات القتلى، بل إنّ مطالبهم باتت تستهدف النظام الحاكم نفسه بمختلف تمظهراته ومؤسساته. ولعل ما يثبت ذلك الشعارات اليومية التي تنادي بسقوط النظام وإحراق صور قادته، فضلًا عن إسقاط عمائم رجال الدين التي اجتاحت مواقع التواصل الاجتماعي، وصولًا إلى إحراق منزل آية الله الخميني، وإضرام النار في جزء من الحوزة العلمية بمدينة قم.

كما انعكست الاحتجاجات على الوضع الأمني، إذ شهدت إيران خلال الفترة الأخيرة سلسلة من الهجمات، بدأت بهجوم استهدف مرقدًا دينيًّا بمدينة شيراز في شهر أكتوبر 2022م، أسفر عن مقتل 13 شخصًا وجرح 20 آخرين، ثم تنفيذ مسلحين على متن دراجات نارية هجومين منفصلين في 17 نوفمبر 2017م، أحدهما استهدف محتجين وقوّات أمن في مدينة إيذه التابعة لإقليم الأحواز، أسفر عن سقوط 7 أشخاص، والآخر استهدف عناصر من قوّات البسيج وقع في أصفهان جنوبي إيران، قُتل فيه شخصان. وكانت إيران قد وجَّهت أصابع الاتهام إلى الغرب وإسرائيل، لكن تنظيم داعش تبنَّى الهجمات على المرقد الديني في شيراز وهجمات مدينة إيذه بإقليم الأحواز[2].

رابعًا: انتقادات «الإصلاحيين» في الداخل وتعاظم دور المعارضة الخارجية

لم تكن لـ«الإصلاحيين» مواقف واضحة وعلنية تجاه الاحتجاجات، لكن استمرار الحركة الاحتجاجية والانتقادات التي طالتهم قاد «الإصلاحيين» لكسر حاجز الصمت والتعبير صراحة عن مواقفهم المؤيدة للاحتجاجات والرافضة لقمع

---

(1) خشم جهانی از نخستین إعدام در اعتراضات جاری ایران؛ هشدار در مورد إعدام‌های بیشتر.

(2) انتخاب، استاندار فارس: دو نفر از شهدای حادثه تروریستی شاهچراغ دوبار شمرده شده بودند، برای همین تعداد شهدا به اشتباه ۱۵ نفر اعلام شد/ فعلا تعداد تروریست این حادثه همان یک نفر قطعی است، (5 آبان 1401ه. ش)، تاریخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3URXGKN

المحتجين. الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي وصف شعار الحركة الاحتجاجية الأبرز «المرأة، الحياة، الحرية» بأنه «رسالة رائعة تعكس التحرّك باتجاه مستقبل أفضل»، كما دعا المسؤولين إلى «مدّ يد العون للطلاب والاعتراف بجوانب الحوكمة الخاطئة»، وحذّر من أن «فرض القيود لا يمكن أن يضمن في نهاية المطاف استقرار وأمن الجامعات والمجتمع»[1]. وفي تصريح آخر انتقد خاتمي طريقة الحكم في إيران ووصفها بالخاطئة، محذرًا من تسببها في انهيار اجتماعي[2].

إضافة إلى بيان محمد خاتمي، أصدرت «جبهة الإصلاحات» (التكتل الرئيسي للتيار الإصلاحي) بيانًا بمناسبة مرور 50 يومًا من الاحتجاجات، وانتقدت محاولات بعض الأطراف ربط هذه الأحداث بعوامل خارجية وأمور غير واقعية. وأضافت الجبهة في البيان: «إنّ الاحتجاجات الأخيرة هي حركة شعبية لاستعادة الحياة، وهي نتيجة لسياسات إنكار الواقع وعدم الاعتراف بالآخر وتراكمات وإهانات مكررة للمواطنين وقمع الحياة»[3].

إضافة إلى الانتقادات الداخلية، أظهرت المعارضة الإيرانية المقيمة في الخارج قدرات كبيرة على الحشد والتعبئة ضد النظام الإيراني، سواء من خلال المظاهرات الحاشدة التي نظمتها، وكان أبرزها تلك التي دعا إليها الناشط حامد إسماعيليون في برلين وحضرها عشرات الآلاف، ونُظمت بالتزامن معها مظاهرات في مدن أوروبية أخرى، وأيضًا دور الإعلام الإيراني في الخارج وفي مقدمته قناة «إيران إنترناشيونال» التي تبث برامجها من لندن، إلى درجة توجيه الحرس الثوري تهديدات بالقتل لبعض الصحفيين العاملين فيها والمقيمين في بريطانيا. كما تمارس المعارضة ضغطًا على الدول الغربية لحث الحكومات

(1) راديو فردا، خاتمی: شعار زیبای «زن زندگی آزادی» حرکت جامعه به سوی آینده بهتر را نشان می‌دهد، (15 اذر 1401هـ ش)، تاریخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3FqcSt0

(2) راديو فردا، محمد خاتمی براندازی را «نأممکن ونامطلوب» خواند، (23 آبان 1401هـ ش)، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3W2AE5i

(3) بيانيه تحليلي جبهه إصلاحات إيران درخصوص اعتراضات فراگير در كشور، (19 آبان 1401ه. ش)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3HJixgm

والمنظمات الدولية الحقوقية على دعم الشعب الإيراني من خلال توفير وسائل الاتصال التي تقطعها السلطة، ومعاقبة المسؤولين عن العنف. وضمن منافسات كأس العالم التي استضافتها قطر، هتف مشجعو إيران في المدرجات، خلال مباراة إيران مع المنتخب الإنجليزي، باسم مهسا أميني، ورفعوا لافتات وارتدوا قمصانًا عليها شعارات احتجاجية، ورفض لاعبو المنتخب الإيراني لكرة القدم ترديد النشيد الوطني في مباراتهم الأولى أمام المنتخب الإنجليزي.

خلاصة

الأجهزة الأمنية والقمعية لم تفشل في وضع حدّ للاحتجاجات فحسب، بل كان لممارساتها عظيم الأثر في استمرار الاحتجاجات لأكثر من ثلاثة أشهُر. وكشف القمع المفرط للاحتجاجات وإصرار مسؤولي النظام الإيراني على المقاربة الأمنية عن الارتباك والقلق الشديدين من تحوُّل الاحتجاجات إلى انتفاضة شعبية عارمة تطيح بالنظام. الحل الأمني سيجعل المعادلة صفرية بين النظام الإيراني والمحتجين، فإما أن تنجح قوّات الأمن في قمع الاحتجاجات وإما أن تتطوّر المظاهرات إلى انتفاضة شعبية تؤدي إلى الإطاحة به أو تغيير كبير في بنيته، لذا قد يلجأ النظام الإيراني إلى تنفيذ بعض الإجراءات ولو شكليًّا لتقليل حالة الاحتقان والسخط الشعبي. وقد بدأ بالفعل في هذه الإجراءات بعدما كشف المدعي العام الإيراني عن إمكانية حل «شرطة الأخلاق» التي كان لها دور كبير في إشعال الاحتجاجات.

الملف الاقتصادي

تناول تقرير شهر سبتمبر 2022م قضية انضمام إيران الرسمي إلى «منظمة شنغهاي» من حيث الأهداف الإيرانية والتحديات والفرص، فيما يحلل التقرير الحاليّ قضية هبوط العملة الإيرانية إلى مستوى قياسي جديد أمام الدولار الأمريكي، من خلال تحليل أسباب هذا التراجع الحديثة والقديمة، ثم الانتقال إلى التداعيات والآثار المستقبلية المحتملة له.

في أواخر شهر أكتوبر بدأت العملة الإيرانية (التومان) في الانحدار أمام الدولار الأمريكي، ليتسارع الانحدار فجأة في بداية نوفمبر، ويسجل سعر صرف الدولار مستوى قياسيًا جديدًا من الارتفاع أمام العملة الإيرانية (التومان)، وذلك بعدما تخطى سعر 36 ألف تومان للدولار الواحد، قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى حتى قارب سعره 38 ألف دولار منتصف ديسمبر، مسجلًا رقمًا جديدًا في أسابيع قليلة، في حين كان آخر مستوى قياسي وصل إليه الدولار في شهر يونيو الماضي متخطيًا 33 ألف تومان (انظر شكل 1). فما الأسباب التي قادت إلى هذه السلسلة من التراجعات مؤخرًا منذ شهر أكتوبر الماضي؟

شكل (1): سعر صرف الدولار أمام التومان (2018–2022م)

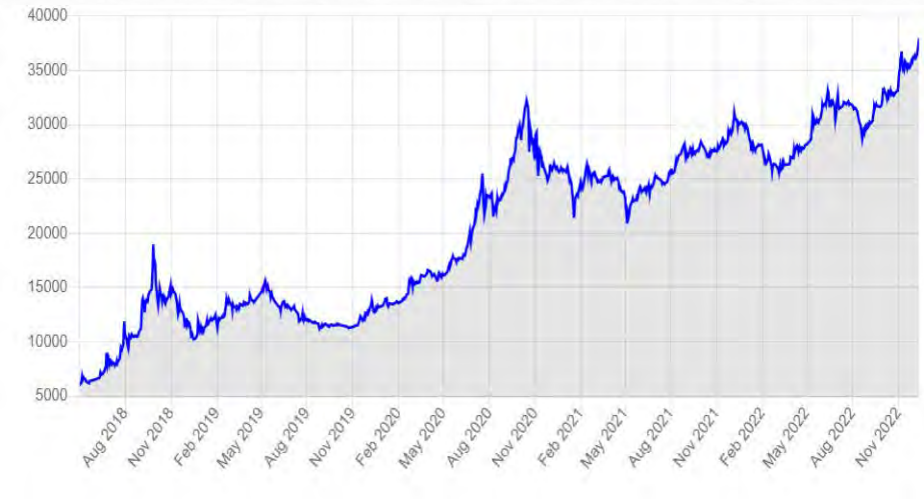

Source: bonbast.com

أولًا: أسباب تراجع العملة الإيرانية أمام الدولار

هناك أسباب مباشرة تسببت في التراجع الأخير للتومان أمام الدولار، وأسباب أخرى مترسخة خلقت سلسلة من التراجعات المستمرة خلال آخر أربع سنوات.

1- الأسباب العاجلة للتراجع الأخير تتمثل في مزيد من القلق والنظرة المتشائمة تجاه المستقبل، ومن المعلوم تأثير توقعات المستقبل في أسواق المال وأسعار الصرف بالسلب أو الإيجاب. وكان هناك ثلاثة أسباب عززت هذه النظرة المتشائمة:

أ. تصريح وزير الخارجية الألماني عن دراسة الاتحاد الأوروبي إمكانية تصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية، والأخير له دور مهم في الالتفاف على العقوبات الإيرانية، ما يعني عرقلة الصادرات الإيرانية للخارج وشح محتمل للدولار حال تصنيفه منظمة إرهابية.

ب. خفض كميات الغاز الموجهة إلى صناعة البتروكيماويات التي تُعَدّ من أهم الصناعات التصديرية الجالبة للعملة الأجنبية، إذ تشكل أكثر من 30% من صادرات إيران غير النفطية وقرابة ربع مصادر الحصول على النقد الأجنبي. ومخاوف قطعها بالمستقبل تعني تراجع الصادرات وارتفاع سعر الدولار مع التكالب على تخزينه.

جـ. موجة سحب الأموال من سوق المال بطهران (بورصة طهران)، مع تزايد مخاوف تصاعد الاحتجاجات وعدم السيطرة عليها، مما أدى إلى هبوط مؤشر البورصة الرئيسي منذ أواخر شهر أكتوبر، وارتفعت وتيرة تحويل الأموال إلى دولارات وعملات مشفرة، وأدى هذا إلى زيادة الطلب على الدولار بالسوق السوداء فارتفع سعره مع شح المعروض منه.

د. زيادة الحكومة لرواتب العسكريين والمتقاعدين مؤخرًا، على الرغم من

أن الوضع المالي والاقتصادي للبلاد لا يسمح حاليًّا بذلك. ولعل هذا القرار قد يدفع البعض إلى استشعار خطر فقدان السيطرة على الاحتجاجات ومحاولة الحكومة استرضاء بعض الفئات المهمة، خصوصًا رجال الأمن، ما يدفع المستثمرين إلى التحوط المالي للمستقبل بتحويل عملاتهم المحلية إلى عملة تحتفظ بالقيمة كالدولار. ومن ناحية أخرى، تعني زيادة الرواتب في ظل الظروف الحالية زيادة السيولة، ما سيعزز التضخم -المرتفع بالأساس- وبالتالي يندفع المستثمرون والمدخرون نحو الدولرة والتحوط بشراء الدولار خشية فقدان قيمة أموالهم مستقبلًا.

هـ. تراجع فرص التوصل إلى اتفاق نووي.

2- الأسباب الأقدم التي تسببت -ولا تزال- في تراجع مستمرّ لقيمة صرف التومان أمام الدولار خلال السنوات الأربع الأخيرة (انظر شكل 1)، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ. ضَعف النمو الاقتصادي وزيادة السيولة النقدية والتضخم، وهي عوامل أساسية لتراجع قيمة العملة مع الوقت، إذ إنّ النمو البطيء للناتج المحلي الإجمالي (3%) وانكماشه في بعض السنوات (-1.8% في 2018م، و-3.1% في 2019م) يعني عدم كفاية المعروض من السلع والخدمات (القيمة المضافة) بشكل يتوازى مع النمو السكاني ونمو الطلب الكلي، فيحدث ارتفاع بالأسعار (التضخم السنوي أعلى من 40%)، ويزيد الأمر فداحة نموّ السيولة النقدية بمعدلات غير منضبطة (37% في العام على الأقل) مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى آخر، لا يوجد ما يكفي من سلع وخدمات تقابل الطلب فترتفع الأسعار، وتتآكل قيمة العملة المحلية، وتفقد أهميتها باعتبارها مخزنًا للقيمة، ويتهاوى سعر صرفها أمام العملات الأجنبية مع الوقت، مثلما حدث للتومان منذ الإعلان عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في 2018م.

ب. تزايد الاستيراد مع عدم كفاية الصادرات وتجميد الأرصدة، ويتطلب الاتجاه نحو الاستيراد لتعويض الاحتياجات المحلية ونقص المعروض بالداخل توافر رصيد كافٍ من العملات الأجنبية، فإذا لم يوجد هذا الرصيد ارتفع سعر صرف النقد الأجنبي. وهذا ما يحدث في الحالة الإيرانية منذ أربع سنوات، حتى مع تزايد الصادرات الإيرانية إلى الخارج مؤخرًا، لأن جزءًا كبيرًا من العوائد يجمد بالخارج ولا تصل إليه طهران يُقدر بـ115 مليار دولار، بسبب العقوبات المصرفية الأمريكية.

جـ. ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية زاد تحويل رؤوس الأموال الدولية

للدولار، فزاد الطلب عليه وارتفعت قيمة صرفه، وانخفضت أمامه أسعار كثير من العملات حول العالم. وكانت إيران من بين الدول التي زاد فيها الطلب على الدولار لحفظ قيمة المدخرات فيه على الأقل، ناهيك باستخدامه في تهريب رؤوس الأموال الإيرانية والاستثمار بالخارج هربًا من الأزمات الداخلية.

ثانيًا: التداعيات والآثار المستقبلية

يتسبب التراجع الكبير في عملة أي دولة في زيادة تكاليف الإنتاج على المدى القصير، وبخاصة مدخلات الإنتاج والخامات المستوردة من الخارج، فينخفض المعروض من السلع والبضائع، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع الأسعار. هذه كحالة عامة، أما في حالة إيران فالأثر مضاعف، فالاقتصاد الإيراني يواجه حصارًا خارجيًّا أصلًا، وارتفاعًا في تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة قبل الارتفاع في سعر صرف الدولار، ولذا فإن المرجح استمرار تراجع العملة المحلية ما دام الحصار والعقوبات الأمريكية مستمرَّين.

وبالتالي فالأثر سيكون مضاعفًا في ما يتعلق بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والسلع المستوردة، وستنعكس هذه التكاليف في الأسعار بالداخل، ما يعني أننا قد نشهد معدل تضخم بنهاية عام 2022م أعلى من المعدل الذي توقعه صندوق النقد الدولي لعامي 2022م و2023م بـ40% إذا ما استمرت العقوبات ونفس السياسات النقدية والمالية الإيرانية الراهنة، وتحديدًا زيادة السيولة بلا حساب. وأصبح من المعلوم ما يترتب على مزيد من التضخم على معدلات الفقر والفقراء ومستويات المعيشة في مجتمع يتراوح الواقعون فيه تحت خط الفقر ما بين 50 و70%.

سينعكس تراجع العملة المحلية على أسعار الغذاء والدواء وكل ما يُستهلك بإيران تقريبًا، حتى أسعار الإسكان، التي رُصِدَ بها ارتفاع بأسعار الإيجار في طهران بنسبة 47% مقارنة بالعام الماضي، وفق أحدث إحصاءات البنك المركزي الإيراني، فيما ارتفعت أسعار الغذاء بنحو 70% خلال نفس الشهر، وهي معدلات في غاية الخطورة على الأمن الداخلي الإيراني.

من ناحية أخرى، قد يكون لانخفاض قيمة العملة أثر إيجابي يتمثل في زيادة تنافسية الصادرات الإيرانية بالخارج نظريًّا، نظرًا إلى أن قيمة البضائع المحلية أصبحت أرخص لمن هم خارج إيران، وبالتالي زيادة صادراتها. لكن تحقيق أقصى استفادة من هذا الأمر على الجانب العملي يتقاطع مع تحدٍّ مهمّ، وهو بقاء العقوبات الأمريكية على الصادرات وعلى تحويل الأموال من

وإلى إيران إلا بتكاليف مرتفعة، أي إنّ استفادة قطاع الصادرات الإيراني ليست كاملة في ظل الظروف الراهنة.

ولعلّ من أخطر التداعيات انتشار الإحباط المجتمعي وغياب النظرة المتفائلة تجاه المستقبل وتزايد معدلات الهجرة إلى الخارج، وهذا أمر في غاية الخطورة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي مجتمع. وتطالعنا الصحف الإيرانية بمقال للاقتصادي الإيراني رحمان سعادت[1] بعنوان «موت الأمل في المجتمع بمستقبل اقتصادي موثوق»، يحذّر فيه من معاناة الشعب خلال العقد الأخير من السياسات المتبعة، مطالبًا بإصلاحات لصالح عامة الشعب، لا فئات قليلة. وأظهرت أحدث إحصاءات الهجرة خروج مليونَين و800 ألف إيراني إلى الخارج خلال عام 2022م حسب تقرير المجلس الأعلى للإيرانيين[2]، بحثًا عن حياة ومستقبل أفضل.

خلاصة

وأخيرًا، يتضح أن العملة الإيرانية تعيش سلسلة ممتدة من التراجع منذ أربعة أعوام ولا تزال مستمرة لم تنتهِ، وذلك منذ إعادة فرض العقوبات، بجانب وجود أسباب أخرى للتراجع متعلقة بطبيعة الوضع الاقتصادي الداخلي وكذلك العالمي، فيما ترتبط التذبذبات القياسية التي تشهدها العملة من حين لآخر بالمضاربات والإشاعات المتداولة والتطوّرات الداخلية السلبية والتشاؤم أكثر تجاه المستقبل. وفي كل الأحوال، يترتب على انهيار العملة تأثيرات فورية في مستويات الأسعار المحلية وتداعيات خطيرة على أمن المجتمع الإيراني وتقويض استقراره المضطرب من الأساس.

(1) رحمان سعادت، صحيفة أخبار صنعت، اميد به آينده مطمئن اقتصادى در جامعه مرده است، (1 أبان 1401 ه. ش)، تاريخ الاطلاع: 07 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3CYLBfZ

(2) انتخاب، روزنامه جوان: در سال ۲۰۲۲ نزديک به ۳/۳ درصد مردم ايران مهاجرت كردند، (12 آذار 1401ه. ش)، تاريخ الاطلاع: 07 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3F3UR3s

الملف العسكري

ناقش الملف العسكري لشهر سبتمبر 2022م الهجوم الإيراني على مواقع الجماعات الكردية المعارضة لنظام طهران، والمتمركزة بإقليم كردستان العراق، فضلًا عن تمكُّن قوّات الدفاع الأوكرانية من اعتراض وإسقاط عدد كبير من المسيَّرات الإيرانية التي تستخدمها روسيا في حربها ضد أوكرانيا. وسوف نتناول خلال تقريرنا لشهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م تجدُّد التوتُّر بين إيران وأذربيجان، واستمرار إيران في تعزيز قدراتها الدفاعية، بعد إعلانها عن إطلاق صاروخ حامل للأقمار الصناعية يعمل بالوقود الصلب، وإطلاق قاطرة فضائية لنقل الأقمار الصناعية على مدارات متعدّدة. كما سنتطرَّق إلى موضوع استمرار القصف الإيراني لمواقع المعارضة الكردية الإيرانية في كردستان العراق. بناءً عليه، ستتكون محاور هذا الملف من: أولًا استعراض القوة العسكرية بين إيران وأذربيجان، وثانيًا الرهان الإيراني على الصواريخ والأقمار الصناعية، وثالثًا القصف بالمسيَّرات والصواريخ على شمال العراق.

أولًا: استعراض القوة العسكرية بين إيران وأذربيجان

في خضمّ التخبُّط الإيراني إثر الاحتجاجات التي عصفت بجميع أرجاء البلاد، لجأت إيران إلى شنّ هجمات صاروخية على إقليم كردستان العراق على مدار أسبوعين[1]. وفي 17 أكتوبر بدأت القوّات البرية للحرس الثوري الإيراني بمناورات عسكرية بعنوان «إيران مقتدر–إيران القوية»، على طول نهر آراس في محافظتي أردبيل وأذربيجان الشرقية[2]. وفي 20 أكتوبر افتتح وزير الخارجية الإيراني قنصلية بلاده في مدينة كابان بمحافظة سيونيك الأرمنية[3]. من جانبها، راقبت أذربيجان هذه التحركات الإيرانية بامتعاض، لا سيما أن إيران سبق أن أجرت مناورات عسكرية في المناطق الشمالية الغربية المحاذية لأذربيجان، ما استفزّ باكو وأثار غضبها.

---

(1) Campbell MacDiarmid, «'Military invasion' as Iran sends tanks to crush Kurdish region protests,» *The Telegraph*, Oct 11, 2022, https://bit.ly/3Ukutc8 [Last viewed on Nov 8, 2022]

(2) «Iran's Guards Launch War Games Along Armenia, Azerbaijan Border,» *Iran International News*, October 17, 2022, https://bit.ly/3UjWeBA [Last viewed on Nov 8, 2022]

(3) Siranush Ghazanchyan, «Consulate General of Iran opens in Armenia's Kapan,» *Public Radio of Armenia*, Oct 21, 2022, https://bit.ly/3TcIjvO [Last viewed on Nov 8, 2022]

وأوضحت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها أن «المسؤولين السياسيين والعسكريين في إيران ناقشوا المناورات العسكرية الأخيرة، وأوضحوا الغرض منها. المناورات مُخطَّط لها سابقًا، ونُفِّذت حسب التدريبات الدورية للقوّات المسلحة الإيرانية. وهي ليست موجَّهة إلى أيٍّ من دول الجوار، فأولويتنا تطوير العَلاقات مع دول الجوار»[1]. وأجرت أذربيجان العام الماضي مناورات عسكرية مشتركة مع تركيا في جمهورية نخجوان ذاتية الحكم بأذربيجان، هذه المرة وافقت باكو على طلب أنقرة بإدخال القوّات الخاصة في المناورات.

تضمَّنت تدريبات الحرس الثوري الإيراني أعدادًا كبيرة من الدبابات، وأنظمة الصواريخ متعدّدة الإطلاق، والدفاع الجوي، والمروحيات، والمظليين، بالإضافة إلى الطائرات المسيَّرة[2].

وعلى الرغم من أن القوّات البرية كانت جزءًا رئيسيًّا من هذه المناورات المهمة، فإنه يبدو أن التركيز الحقيقي كان على العمليات الخاصة التي تشمل بناء الجسور العائمة، وتأمين المواقع المُتنازَع عليها من خلال القوّات المظلية التي تدعمها بالمسيَّرات الاستطلاعية والمسلحة. ردًّا على ذلك، أجرت القوّات الخاصة للجيش الأذربيجاني مناوراتها على طول الحدود الجنوبية للبلاد[3]، إذ حاكت في هذه المناورات ردًّا انتقاميًّا على هجوم مُتخيَّل لعدوّ يحاول قطع النهر، بالتنسيق مع القوّات الجوية والدفاع الجوي ووحدتي الصواريخ والمدفعية.

على صعيد آخر، تصاعدت حدّة التصريحات بين الجانبين أيضًا، إذ وصَفَ السياسيون والإعلاميون في إيران القيادة الأذربيجانية بـ«النظام الدُّمْيَة،»، وردّ عليهم الأذربيجانيون بوصف النظام الإيراني بـ«نظام الملالي». وكان الرئيسان الإيراني والأذربيجاني قد التقيا على هامش قمة سيكا بكازاخستان في 13 أكتوبر[4]، وصرَّح أحد كبار مساعدي الرئيس الإيراني بأن إبراهيم رئيسي «رفض أيّ تغيير في الحدود التاريخية والجغرافيا السياسية للمنطقة، وطريق العبور بين إيرانٍ وأرمينيا»، وهذا يُعتبر تحدِّيًا من إيران، ويزيد حجم التوتُّر[5].

على مدى الشهرين الماضيين، لم تنجح إيران في قمْع الاحتجاجات الداخلية، ولم تنجح في إلقاء اللوم على جيرانها والقوى الأجنبية، أو تحويل الانتباه عن

(1) «Iranian MFA: Military exercises are not directed against any neighboring countries,» *APA*, Oct 24, 2022, https://bit.ly/3FV5VBZ [Last viewed on Nov 8, 2022]

(2) IRGC Holds War Game in Northwest Iran,» *Tasnim News Agency*, Oct 18, 2022, https://bit.ly/3G6FyJk [Last viewed on Nov 8, 2022]

(3) Fatima Hasanova, «Units of Azerbaijani Special Forces are in military drills near border with Iran,» *Azer News*, November 3, 2022, https://bit.ly/3Uk4eCC [Last viewed on Nov 8, 2022]

(4) «Ilham Aliyev met with President of Iran Seyyed Ebrahim Raisi in Astana,» *President of the Republic of Azerbaijan*, Oct 13, 2022, https://bit.ly/3WGOpHI [Last viewed on Nov 8, 2022]

(5) «Iran is not negligent of the Caucasus,» *The Tehran Times*, Oct 16, 2022, https://bit.ly/3WKnafl [Last viewed on Nov 8, 2022]

الاحتجاجات باستثارة المشاعر الوطنية. الخلاف مع أذربيجان قد يؤدِّي زيادة التقارب بين أذربيجان وإسرائيل، وقد يقود قريبًا إلى فتح أذربيجان سفارة في إسرائيل[1]، بعد أن أعلنت تركيا فتْح قنصليتها في سوشا الأذربيجانية، الأمر الذي سيثير استياء إيران[2]. ومن الواضح أن طهران منزعجة من دعوة أرمينيا للمراقبين الأوروبيين على الحدود مع أذربيجان، إذ قال مساعد الرئيس الإيراني للشئون السياسية محمد جمشيدي، إنّ الرئيس الإيراني في سياق حديثه السابق «رفض أيضًا الوجود العسكري الأوروبي في المنطقة تحت أيّ غطاء»، مبيِّنًا أنَّ «القضايا الداخلية لن تصرف انتباهنا عن المصالح الإستراتيجية للأمة الإيرانية»[3]. وأرسل الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة من 40 خبيرًا لمراقبة الحدود الأرمينية مع أذربيجان، كما أرسلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) «فريق تقييم» إلى أرمينيا في الفترة من 21 إلى 27 أكتوبر[4]. واستقبل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين وزيرَي الخارجية الأرميني والأذربيجاني معًا في 07 نوفمبر 2022م. ويبدو أن هذه التحركات قد تحدّ من التحركات الإيرانية تجاه أرمينيا، ما تعتبره تهديدًا لمصالحها الإستراتيجية.

ثانيًا: الرهان الإيراني على الصواريخ والأقمار الصناعية

مع تضاؤل آمال إحياء الاتفاق النووي، تستمرّ إيران بتعزيز قدراتها الدفاعية، إذ تمكَّن برنامج الفضاء العسكري الإيراني من اختبار صاروخ حامل للأقمار الصناعية يعمل بالوقود الصلب، في 06 نوفمبر[5]. والجدير بالذكر هنا أن الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب أبطأ نسبيًّا من تلك التي تعمل بالوقود السائل، لكنها أفضل من الناحية الأمنية عند إطلاقها من مناطق مخفية، أو باستخدام عربات الإطلاق (TEL). في حال تمكَّنت إيران من التغلُّب على التحدِّيات التقنية بإدخال الرؤوس الحربية، حينها ستتمكَّن من إحراز قفزة في برنامجها للصواريخ الباليستية.

قام بالتجربة الأخيرة الحرس الثوري الإيراني بدلًا من وكالة إيران للفضاء، بهدف إثارة مخاوف جيرانها، والقوى الدولية أيضًا. وزعَمَت إيران أنَّها أطلقت في 04 أكتوبر «قاطرة فضائية» لنقل الأقمار الصناعية على مدارات متعدّدة[6].

---

(1) Arzu Nağıyev: «İsraildə Azərbaycan səfirliyinin açılması prosesi mütləq Şəkildə tənzimlənəcək", *Pravada*, Oct 24, 2022, https://bit.ly/3UF4DiU [Last viewed on Nov 8, 2022]

(2) «Erdogan: Turkish Consulate General to open in Shusha,» *ABC*, Oct 21, 2022, https://bit.ly/3WKKQAs [Last viewed on Nov 8, 2022]

(3) Ibid

(4) «OSCE sends a needs assessment team to Armenia,» OSCE, Oct 19, 2022, https://bit.ly/3WMwxvd [Last viewed on Nov 8, 2022]

(5) «Iran says it tests satellite-carrying rocket, U.S. calls move 'destabilising',» *Reuters*, Nov 6, 2022, https://reut.rs/3zZXnpU

(6) «Iran says it launched test 'tug' into suborbital space,» *Phys*, Oct 4, 2022, https://bit.ly/3zZXstI [Last viewed on Nov 8, 2022]

ونقلًا عن وسائل إعلام محلية، قال رئيس وكالة الفضاء الإيرانية حسن سالارية إنَّهم سوف يستخدمون القاطرة الفضائية في المستقبل القريب. تجدُر الإشارة هنا إلى أنَّ بناء وتشغيل القاطرة الفضائية عملية صعبة تقنيًّا، لكن إذا نجحت إيران في هذه التقنية فإنها ستتمكَّن من استهداف الأقمار الصناعية المعادية والمزعجة. وأطلقت طهران قمر «الخيّام» إلى الفضاء باستخدام قمر صناعي روسي، فيما اختبرت أيضًا نسخة سابقة من مركبة إطلاق فضائية تعمل بالوقود الصلب (SLV). تنتهك إيران بإجرائها تطوّرات في الصواريخ والأقمار الصناعية التزاماتها في «خطة العمل الشاملة المشتركة»، لذلك تصِف القوى الدولية ومعظم دول الجوار الإيراني هذه التطوّرات بأنها مزعزعة للاستقرار.

ويأتي الإعلان عن المشاريع الفضائية في أعقاب إرسال شحنة إيرانية من الصواريخ الباليستية (من نوع «فاتح 110» و«وذو الفقار») إلى روسيا بعد إرسالها قرابة 2400 طائرة مسيَّرة، تشمل ثلاثة أنواع مختلفة المواصفات[1].

وكانت إيران قد اتفقت مع روسيا في 06 أكتوبر، خلال زيارة محمد مخبر نائب الرئيس الإيراني لموسكو، بتزويد روسيا بصواريخ ومسيّرات إضافية[2]. يصل مدى صاروخ «فاتح 110» إلى 300 كيلومتر بدقة عالية، فيما يمكن لصاروخ «ذو الفقار»، وهو صاروخ أرض-أرض، أن يصِل إلى 700 كيلومتر. قد لا تنجح مناقشات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا في مجلس الأمن الدولي في «إعادة فرض العقوبات الأممية» على إيران، إثر انتهاكها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، ببيعها مسيَّرات إلى روسيا، خصوصًا أنَّ الأخيرة تستطيع استخدام «حق النقض/الفيتو»، وهذا من شأنه أن يجعل إيران أكثر نشاطًا في مساعيها، ما سيؤدِّي إلى عواقب وخيمة[3].

وصلت الشراكة الإيرانية-الروسية إلى آفاقٍ جديدة بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، إذ أشار سابقًا منسِّق الاتصالات الإستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي إلى وجود «عدد ضئيل نسبيًّا» من المدرِّبين والفنيين الإيرانيين في أراضي شبه جزيرة القرم، «لمساعدة الروس في استخدام [المسيَّرات] بقوة قتالية أكبر»[4].

---

(1) «Iran agrees to ship missiles, more drones to Russia,» *Reuters*, Oct 19, 2022, https://reut.rs/3EgmMhE; Also see Tyler Rohoway, «An Iranian Ballistic Missile Storm Is On Ukraine's Horizon,» *The Drive*, Nov 7,2022, https://bit.ly/3t9WJ5l [Last viewed on Nov 8, 2022]

(2) «Sanctions not to hinder Tehran-Moscow ties: Iran First VP,» *IRNA*, Oct 6, 2022, https://bit.ly/3hov5Pt [Last viewed on Nov 8, 2022]

(3) Henry Rome, Louis Dugit-Gros, «Snapback Sanctions on Iran: More Bark Than Bite?» The Washington Institute of Near East Policy, CT 25, 2022, https://bit.ly/3UGn0nB [Last viewed on Nov 8, 2022]

(4) Shane Harris, Dan Lamothe, Alex Horton and Karen DeYoung, «U.S. has viewed wreckage of kamikaze drones Russia used in Ukraine,» *The Washington Post*, Oct 20, 2022, https://wapo.st/3DNEoju [Last viewed on Nov 8, 2022]

ثالثًا: القصف بالمسيَّرات والصواريخ على شمال العراق

وتوازيًا مع ما تمارسه طهران من ضغوط دبلوماسية على العراق، استمرّ الحرس الثوري الإيراني بشنّ هجماته الجوية بالمسيَّرات والصواريخ، في شهر نوفمبر، على الأراضي العراقية[1]، إذ استهدفت الهجمات منطقة كويسنجق بمحافظة أربيل والسليمانية، وأسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، حسب ما أفادت به بعض التقارير إلى الآن.

أصبحت هذه الهجمات الإيرانية، التي تستهدف المناطق الكردية العراقية، ظاهرةً متكرِّرة، بعد مقتل الفتاة الكردية مهسا أميني. وعلى الرغم أن الاحتجاجات تجتاح جميع أرجاء إيران فإنها تبقى أكثر حدَّةً في مناطق الأكراد والبلوش، إذ اتّهمت إيران المعارضة الكردية الإيرانية خارج أراضيها بتحريك المظاهرات في هذه المناطق.

وفي هذا الصدد صرَّح رئيس هيئة الأركان العامة للقوّات المسلحة الإيرانية اللواء محمد حسين باقري، قائلًا: «لن نقبل أبدًا بوجود 3000 مسلَّح قبالة الحدود الإيرانية، ومصانع لإنتاج القنابل. سوف نستمر في عملياتنا لاستهدافها، وستكون عمليات واسعة النطاق»[2].

وتهدِّد إيران أيضًا العراق بشنّ غارات برية محدودة في شمال العراق، وسبق أن هدَّدت بنفس التهديد في عامَي 2016 و2021م، لكنها لم تنفِّذ تهديداتها.

خلاصة

يمكن أن تغري مشكلات إيران الداخلية جيرانها للردّ على تدخُّلات إيران في شؤونهم الداخلية لمدة أربعة عقود. الاحتجاجات المستمرَّة في جميع أنحاء إيران لها تداعيات على العراق وتركيا وأذربيجان وأرمينيا وأفغانستان وباكستان، ناهيك بدول الخليج. ونشْر إيران قوّاتها العسكرية على حدودها وخارجها يمكن أن يكون مُكلفًا عليها أيضًا، إذ تكشف تطوّرات شهرَي أكتوبر ونوفمبر حدود القوة العسكَرية الإيرانية داخليًّا وخارجيًّا. ولا تزال إيران تعاني من العقوبات الغربية، مع تضاؤل آمال إحياء الاتفاق النووي، بعد انتخابات التجديد النصفي للولايات المتحدة. أما تقدُّم إيران في قدراتها المتعلِّقة بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ونقْل وإرسال صواريخ قصيرة المدى ومسيَّرات إلى روسيا، فيكشف لنا وبوضوح أنَّ إيران تعمل على استعراض القوة لإخفاء مَواطن الضعف.

---

(1) Dilan Sirwan, «'Inexcusable'; KRG slams Iranian drone, missile attacks,» *Rudaw*, Nov 21, 2022, https://bit.ly/3Yl-nvpG [Last viewed on Dec 7, 2022]

(2) Mustafa Saadoun, «Iran renews assaults on Iraq's Kurdistan Region,» *Al-Monitor*, Nov 14, 2022, https://bit.ly/3uMQZiP [Last viewed on Dec 7, 2022]

الملف الاجتماعي

تعصف بإيران احتجاجات بدأت منذ منتصف شهر سبتمبر الماضي، وقد تميزت عن سابقاتها باندلاعها وانتشارها، بسبب قضية اجتماعية تتمثل في مسألة الحجاب، على عكس احتجاجات 2017م و2019م التي كانت نتيجة عوامل اقتصادية، أو احتجاجات 2009م السياسية.

يرصد هذا الملف ما تمرّ به إيران من احتجاجات على خلفيات وسياقات اجتماعية متراكمة، ويتناول مظهرين اجتماعيين أساسيين يميزان الاحتجاجات الحالية عن سابقاتها، وهما طريقة تعامل النظام مع الشأن العام، الذي تعكسه الوظائف المنوطة بشرطة الأخلاق وردود الفعل عليها، ثم دور جيل الألفية، أو ما يصطلح عليه بالجيل «Z» في إيران، الذي كان له دور كبير في استمرارية المظاهرات، مستفيدًا من مواقع التواصل الاجتماعي، للتعبير عن معارضته للنظام. بناءً على ذلك سيتناول هذا الملف: أولًا شرطة الأخلاق وتدبير الفضاء العام في إيران، وثانيًا الجيل «Z» والاحتجاجات.

أولًا: شرطة الأخلاق وتعامل النظام مع الشأن العام في إيران

السبب المباشر الذي أدى إلى اندلاع الموجة الاحتجاجية الجديدة في إيران، والمتمثل في وفاة الشابة مهسا أميني بعد توقيفها من طرف شرطة الأخلاق، يحيل إلى إشكالية طريقة تعامل النظام مع الشأن العام وسياساته تجاه الحريات الفردية. يُعتبر ما تقوم به شرطة الأخلاق في إيران شكلًا من أشكال إدارة النظام للشأن العام، الذي لا بد أن ينسجم مع القوانين التي تعتقد أنها المناسبة للمجتمع الإيراني، وهي تصطدم بالحريات الفردية وما يريده الإيرانيون. وقد أعادت حادثة أميني النقاش بخصوص الآليات المناسبة للتعامل مع الجمهور، خصوصًا في ما يتعلق بقضايا الالتزام الديني، كفرض الحجاب، والاختلاط بين الشباب، فضلًا عن المنشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يشير الكاتب الإيراني مهرداد أحمد شيخاني في هذا السياق إلى أن دور الشرطة مرّ بثلاث مراحل، الأولى مع بداية الثورة، إذ كانت دوريات الإرشاد تحت تصرف «لجان الثورة»، وكانت متشددة في تلك المسائل. في المرحلة الثانية أصبحت الأفعال وردود الأفعال أكثر هدوءًا، وكأن النساء اقتنعن بأن ما تقوم به الدوريات هو عملهم، وعناصر الدوريات بدورهم اقتنعوا بأن هناك تحولات

طرأت على المجتمع، وكان الطرفان يتحمل أحدهما الآخر[1]. عملت الدولة لاحتواء هذا التطور على خلق فضاءين عامَّين، وذلك بهدف حصر الصوت الرافض في مساحات يمكن السيطرة عليها دون كلفة عالية. جرى هذا وفق الكاتب علي هاشم، من خلال بناء المجمعات التجارية الكبرى، والمقاهي التي تضاهي تلك التي في العواصم الغربية، وثورة المشاريع الناشئة في المجال الرقمي، كلها عكست توجهًا لبناء مساحة يمكن خلالها للطبقات المجتمعية المعترضة على الهوية الدينية للدولة، وتحديدًا الجيل الجديد، العيش في فقاعاتهم الخاصة، دون الولوج إلى مساحات المواجهة والتعبير المفتوح عن الرأي. تحولت تلك المساحات تدريجيًّا -يضيف الكاتب- إلى دولة متخيلة ضمن دولة «الولي الفقيه»، نجح فيها المعترضون في فرض حريات كانت قبل سنوات قليلة خطوطًا حمراء لا يمكن أن تُمَسّ. التخفف من الحجاب كان واحدًا منها، كذلك الاختلاط بين الشبان والشابات، والحفلات الصاخبة في بيوت شمال طهران أيضًا، إلى جانب الالتفاف على حظر وسائل التواصل الاجتماعي[2]. في المرحلة الثالثة، مع وصول حكومة رئيسي، عاد إلى السلطة أنصار النظام والمخلصون له ليفرضوا أجواء مجتمع الثمانينيات المتسمة بالصرامة في التعامل، فجددوا حافلات دوريات الإرشاد، وتحوّل الحضور المتقطع على مستوى المدن إلى حضور يومي، وتحول أسلوبها إلى الشدة[3].

بعد اندلاع الاحتجاجات عاد السجال حول القضية، فبينما يصر «المحافظون» على ضرورة مواصلة النهج التشدد لمحاربة الغزو الثقافي الغربي للمجتمع، يرى تيار آخر ضرورة تجنب المقاربة الأمنية والعقابية، وترك المسألة للحريات الفردية، إذ يتوصل مهرداد أحمد شيخاني، في مقالته السابقة، إلى خلاصة مفادها أنه «سواء شئنا أم أبينا فإن استمرار بعض الأعمال من قبيل دوريات الإرشاد لن يؤدي إلى شيء سوى استمرار المواجهات التي لن تعود بالنفع على أحد، خصوصًا على النظام. وما دام غياب دوريات الإرشاد من الشوارع لم يُحدِث أي تغيير على لباس الناس، فمَن مِن الأفضل أن نتركهم يعيشون حياتهم؟[4]. وهذا ما يذهب إليه أيضًا مستشار المرشد، وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام علي لاريجاني، الذي طالب، في حوار مع صحيفة «اطلاعات»، بالتعامل مع قانون الحجاب مثل قانون منع الأطباق الهوائية، وعدم التشدد بموضوع الحجاب،

---

(1) روزنامه شرق، مهرداد أحمد شيخاني، بگذاريم مردم زندگي‌شان را بكنند،، (8 مهر 1401 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2022م https://bit.ly/3SR7Afj

(2) موقع جاده إيران، علي هاشم، مظاهرات إيران: الاستيعاب الصعب، (15 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2022م. https://bit.ly/3HuBpjg

(3) مهرداد أحمد شيخاني، بگذاريم مردم زندگي‌شان را بكنند، مصدر سابق.

(4) نفس المصدر.

وقارن الوضع الحالي بزمن الشاه، إذ كان هناك ترويج للسفور، لكن كانت هناك نسبة يرتدين الحجاب ويراعينه[1].

يبدو أن هذه القضية ستبقى بؤرة توتر في إيران، نظرًا إلى اتصالها بالممارسات اليومية، وسيتجدد النقاش حولها في كثير من المناسبات، مثلما حصل عندما قام الطلبة والطالبات برفع الستار بينهم في مطعم جامعي، إذ علّق مدير تحرير صحيفة «جوان» (الأصولية) على الاشتباكات بين البسيج الطلابي والطلاب المحتجين في جامعة شريف الصناعية، قائلًا في تغريدة له: «يبدؤون من المطاعم المشتركة، ويصلون رويدًا رويدًا إلى مباني السكن الجامعي المختلطة والمسبح المختلط»[2]، فيما علّق الناشط السياسي «الإصلاحي» رحمة الله بيكدلي على صور عدد من طلاب البسيج في جامعة شريف يبكون فيها بسبب الاختلاط في مطعم الجامعة. وعرض صورتين من صورة الحج، وخاطبهم متهكمًا: «أقول لهؤلاء الطلاب الأعزاء انظروا إلى هاتين الصورتين، يؤدي كل عام ملايين النساء والرجال بصورة مختلطة مناسك الحج التعبدية ومسيرة الأربعينية، وينام بعضهم أحيانًا بجانب بعض، ألا توجِّهون إخطارًا إلى الله؟»[3].

ثانيًا: الجيل «Z» والاحتجاجات

تُعتبر مشاركة تلاميذ المدارس والمراهقين، أو ما يُعرف بجيل الألفية وأيضًا بالجيل «Z»، من أهم سمات الاحتجاجات الأخيرة، التي يميزها عن سابقاتها حضور هذه الفئة، بما سلط الضوء عليها. وكان هناك عديد من التقارير التي جرت تغطيتها في ظل الأعداد الكبيرة من الأطفال الذين يُقتلون من جراء قمع الاحتجاجات. تشكل هذه المجموعة من الشباب الإيراني نحو 6 ملايين فقط (أقل من 7%) من سكان البلاد، البالغ عددهم 83 مليون نسمة. يتصفون مثل نظرائهم في العالم باللامبالاة بالسياسة والدين والعادات والتقاليد، ويتحدثون عن آرائهم، حتى لو تجاوز ذلك الخطوط الحمراء التقليدية للنظام الحاكم، ولا يكترثون للحكم عليهم وتقييمهم. لقد منحهم وجودهم النشط على وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت والوصول إليها مهارات تحليلية أفضل، ومنصة للتعبير عن مخاوفهم، والشجاعة للحديث. وكان أول ظهور لافت لهذا الجيل في عام 2014م، عندما حضر عشرات الآلاف مراسم جنازة مرتضى

---

(1) إيسنا، دادستان كل كشور وكيل خانواده اميني حرف هاي بدون مدرک مطرح مي كند، (13 مهر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3CcFMLu

(2) فرارو، سردبير «جوان»: از سلف مختلط شروع ميكنند وبه استخر مختلط ميرسند!المختلط، (2 آبان 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 06 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3DrGOFx

(3) اعتماد أونلاين، كنايه يک روحاني به بسيجيان دانشگاه شريف: حج وأربعين هم مختلط است، تذكري به خدا نداريد؟؟، (2 آبان 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 06 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3Do3vdE

باشاي، نجم البوب الشاب الشهير. فمثل هذه الاحتفالات الضخمة كانت شائعة بين الشخصيات الدينية، أو أولئك الذين فقدوا أرواحهم بسبب دعمهم لقيم الجمهورية الإسلامية، لكن لم يحدث من قبل بالنسبة إلى أيقونة موسيقية، ناهيك بالشخص، مما يُعتبر تهديدًا للقيم الإسلامية[1].

أظهر الجيل «Z» بعض الطرق المبتكرة في الاحتجاج، تختلف عن تلك التي كانت مألوفة سابقًا، لعل أبرزها الصور والفيديوهات والمنشورات والتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي، التي فيها بصمته الخاصة، على غرار حملة «طير العمامة»، وأيضًا بعض أساليب إخفاء الهوية التي استلهموها من أقنعة الوقاية من وباء كورونا، التي وضعها كثير من المحتجين، خصوصًا تلاميذ المدارس، على وجوههم للتنكر والتستر على الأجهزة الأمنية، ومنعها من التعرف عليهم ومتابعتهم لاحقًا. كما تجلى أيضًا دور المشاهير في الاحتجاجات بوصفهم رموزًا جديدة، لا القادة السياسيين التقليديين، ومن هؤلاء المشاهير حسين ماهيني، لاعب نادي برسبوليس السابق الذي اعتُقل بسبب دعمه للاحتجاجات، وزميله الدولي السابق علي كريمي، وأيضًا المطرب الإيراني شيرفين حاجيبور، الذي أصبحت إحدى أغنياته نشيدًا للمحتجين، واعتُقل بسببها ثم أُطلق سراحه بكفالة، وغيرهم من المشاهير.

سارع النظام الإيراني للتعامل مع الوضع وهذا الجيل تحديدًا، لإدراكه حجم وخطورة هذه المعضلة في حال استمرارها، فمن جهة يحاول ردع هذا الجيل، ومن جهة أخرى يسعى لجلبه إلى صفّه. استخدم النظام المسلك الأمني لردع هذا الجيل، وهو ما تكشفه أعداد الأطفال والمراهقين الكبيرة الذين قُتلوا في الاحتجاجات. ولجلبه إلى صفّه اتخذ النظام مسلكًا سياسيًّا وإعلاميًّا عبر محاولة تقديم رواية مفادها أن هذا الجيل ضحية للمؤامرة الخارجية التي سلبته عقله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي تحمل قيمًا ثقافية مختلفة، وتحرضه ضد بلده ونظامه، لذلك يحاول كسبه إلى صفه من خلال رواية مغايرة. على منوال كل الأزمات السابقة، تردد السلطات الإيرانية رواية المؤامرة، وتعتبر الجيل «Z» ضحية الهجمة الغربية الناعمة من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي تجذب الشباب نحو نماذج تتعارض مع قيم بلادهم وتحرضهم ضدها. يقول عضو مجلس خبراء القيادة آية الله محمد أبو القاسم دولابي: «لقد تربى هؤلاء المراهقون في هذا الفضاء السيبراني المسموم، ومن الواضح أن هؤلاء الأفراد سيحرقون البنوك والقرآن والمساجد تحت تأثير الفضاء السيبراني». وصرح أيضًا: «من الواضح ماهية مطالب هؤلاء المراهقين. إنّ مطالبهم حيوانية. إنّ

(1) Middle East Institute, Maysam Bizaer, Iran's rising Generation Z at the forefront of protests, October 5, 2022, accessed on 07 December 2022, https://bit.ly/3iPxwuZ

المطالبة بعري المرأة والشهوة في المجتمع ليست مطالبة إنسانية. نحن بحاجة إلى دراسة سبب مطالبتهم بهذه المطالب. يجب على سلطات البلاد أن تهتم بمعايير الحجاب والعفة والزواج»[1]. وربط عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام غلام رضا مصباحي مقدم، في مقابلة مع وكالة «فارس»، بين الجيل الجديد ودور المشاهير في أعمال الشغب الأخيرة، مبينًا: «يتابع عدد كبير من الناس المشاهيرَ في الفضاء الافتراضي، لهذا السبب يحتلّ المشاهير مكانةً خاصةً في أذهان جمهورهم». كما تحدّث عن الضغط الذي يمارسه البعض على المشاهير من أجل اتخاذ موقف ضد النظام، مضيفًا: «يريد البعض جذب جماهير المشاهير إلى جانبهم بهذه الطريقة، لذلك يضغطون حتى يتخذ هؤلاء الأشخاص مواقف سلبية تجاه الجمهورية الإسلامية، وحتى يتمكنوا من استغلالهم واستخدامهم في أعمال الشغب»[2]. من جانبه صرح النائب مصطفى نخعي، في حوار مع وكالة «فارس» يوم الخميس 06 أكتوبر، بخصوص أعمال الشغب الأخيرة وسبب هذه الأوضاع، قائلًا: «وفق مخططات الأمريكيين والكيان الصهيوني وأتباعهم داخل إيران وخارجها، وبمساعدة عدد من الشخصيات، بدأ المشاهير والرياضيون ركوب الموجة على حساب المشاعر النقية لدى الشباب». وأضاف: «لقد حاولوا تحريض شبابنا وجرّهم إلى الشوارع عبر نشر الأكاذيب والعمل الإعلامي المكثف، وهو ما أدى إلى وقوع تلك الأحداث المريرة في مناطق متفرقة من البلاد. ومع استمرار النفخ في نيران الشغب، كانوا يحاولون تحقيق أهدافهم، وهي استمرار أعمال الشغب»[3].

وبالموازاة مع القمع الشديد، يمارس النظام الإيراني بعضًا من سياسات التضليل لإقناع هذا الجيل بالوقوف إلى جانبه. وحول هذا، أشار المدعي العام في إيران محمد جعفر منتظري إلى أن «وجود شباب بسنّ 16 عامًا في الأحداث الحالية هو بسبب الفضاء الافتراضي. لقد تورطوا بذلك ولا يعرفون الحقائق وما وراء الكواليس. وجّهت تعليمات للمدعين العامين بأنه إن كان المعتقلون صغارًا في السن أن يضعوا لهم برنامجًا ويوضحوا لهم. هم أبناؤنا وأحبابنا. لا ينبغي التصرف معهم بطريقة تبعدهم عنا»[4]. وقال مدير التعليم الإعدادي والثانوي في وزارة التربية والتعليم الإيرانية محمد مهدي كاظمي: «علينا العمل لتعليم كل

---

(1) خبر آونلاين، عضو مجلس خبرگان: مطالبه اين نوجوانان، برهنگي زن وشهوتراني است / اين مطالبه، مطالبه إنساني نيست، (15 مهر 1401 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 07 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3SWwVo6

(2) برخط نيوز، مصباحي مقدم: تجزيه طلبان در پشت صحنه اغتشاشات: برخي به سلبريتي ها فشار مي آورند تا بر عليه نظام موضع بگيرند« (7 مهر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 09 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3BsEa0z

(3) مناظره وگفتگو، مصطفى نخعي: هدف دشمن به حاشيه بردن موفقيت‌هاي نظام است/ گلايه از موج‌سواري برخي سلبريتي‌ها وورزشكاران، (15 مهر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 09 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3McfOMZ

(4) اقتصاد أونلاين، علي لاريجاني سكوتش را شكست وقتي 50% بانوان حجاب كاملي ندارند، (21 مهر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2022م. https://bit.ly/3g4t5Lx

التلاميذ. كلهم مواطنون في هذه البلاد، وتلاميذ في النظام التعليمي الرسمي، ولا يوجد لدينا أي شيء بخصوص طرد التلاميذ. وإن خضعوا لتأثير العواطف فعلينا توعيتهم، ولا يوجد لدينا حتى الآن أي تلميذ جرى طرده، بل لا شيء يسمى طرد التلاميذ، ويجري الحديث للتلميذ أو إخبار والديه لتوعيته[1]. كما عمل النظام أيضًا على إبراز انتماء البعض من هذا الجيل إليه، وعلى غرار إشارة جريدة «جام جم» الصادرة عن الإذاعة والتليفزيون لمشاركة اليافعين في مسيرات إحياء ذكرى اقتحام السفارة الأمريكية في صفحتها الرئيسية تحت عنوان «حماسة جيل الثمانينيات (مواليد 2000)»[2].

خلاصة

تعكس الاحتجاجات الجارية في إيران حجم توتر العلاقة بين المجتمع والنظام، إذ بات الإيرانيون غير مقتنعين بالمنظومة السياسية برمتها، وهو ما ينبئ بتصاعد الاحتجاجات وتطوّرها على المدى القريب والبعيد. أخطر ما يواجهه النظام السياسي في ما يتعلق بالتعاطي مع التحولات المجتمعية، وما يرافقها من مطالب، أنها تمسّ بصميم أيديولوجيته، وبالتالي فإن الاستجابة لها تلزم تغيير المنظومة القانونية، وهذا ما لا يمكن أن يحدث إلا بتغيير جزئي أو كلي للنخبة الحاكمة.

---

(1) تسنيم، واكنش آموزش وپرورش به حضور دانش‌آموزان در تجمعات/ أولويت جذب نيرو از دانشگاه‌هاي فرهنگيان ورجايي است، (17 مهر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3Mk2PbP

(2) موقع جاده إيران، غيث علاو، مانشيت إيران: العنف في الشارع.. متبادل بين الأمن والمحتجين أم من طرف واحد؟ (05/11/ 2022)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3Yi2NqP

الشـــأن العربـــي

ناقش الشأن العربي ثلاثة ملفات رئيسية، جرى تخصيص الأول منها للحديث عن التفاعلات الخليجية-الإيرانية، وذلك تحت عنوانين رئيسين، هما: التهديدات الإيرانية للمملكة، وعودة الاهتمام الدولي بتأمين إمدادات الطاقة ضد التهديدات الإيرانية، فيما تطرّق الملف الثاني إلى التفاعلات الإيرانية-اليمنية عبر تناول أبعاد التصعيد الحوثي واستهداف المنشآت النفطية في اليمن، ودلالات تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية من قِبل مجلس القيادة الرئاسي، والموقف الدولي والأممي من التصعيد الحوثي الإرهابي. وخُصص الملف الثالث للحديث عن التفاعلات الإيرانية-السورية، وذلك تحت ثلاثة مواضيع، هي: عودة حركة «حماس» إلى دمشق والمساعي الإيرانية وراء هذه العودة، والاستهداف الإيراني والتركي للأكراد شمالي سوريا والعراق، وعودة عمليات الاغتيالات الإسرائيلية لقادة إيران في سوريا.

إيران ودول الخليج

ناقش تقرير شهر سبتمبر 2022م الإجراءات الإدارية التي قامت بها إيران بإصدار وثائق تملُّك للجزر المتنازَع عليها بينها وبين دولة الإمارات، لمحاولة خلق واقع جديد، والتطرق إلى السياسات الإيرانية والخليجية بعضها تجاه بعض من خلال استعراض ما شهده منبر الأمم المتحدة من تصريحات ولقاءات جمعت وزراء خارجية بعض الدول الخليجية بنظيرهم الإيراني.

يناقش التقرير الإستراتيجي لشهرَي أكتوبر ونوفمبر دلالات التهديدات الإيرانية تجاه المملكة، على إثر الاحتجاجات التي يعيشها الداخل الإيراني، كما يستعرض دلائل عودة الاهتمام العالمي بأمن منطقة الخليج والممرات الملاحية، من خلال مخرجات مؤتمر «الأمن البحري» الثاني، ومنتدى «حوار المنامة».

أولًا: التهديدات الإيرانية للمملكة

1- تصريحات قائد الحرس الثوري الإيراني ضد المملكة:

يعيش النظام الإيراني حالة من عدم الاستقرار والارتباك جراء الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها إيران، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة في الداخل الإيراني. ووصل العجز الإيراني عن احتوائها إلى درجة أنه لجأ إلى اتهام دول المنطقة بتحريض الشباب الإيراني على المشاركة في ما سماها «أعمال الشغب»، لكنها لم تسهم في تأليب الشارع الإيراني الذي بات يدرك جيدًا زيف هذه الادعاءات ومقاصد النظام من ورائها.

وفي هذا الصدد خصص القائد العام للحرس الثوري حسين سلامي، خلال المناورة العسكرية التي أُطلق عليها اسم «قوة الحرس الثوري» في منطقة أرس القريبة من الحدود الأذربيجانية بتاريخ 17 أكتوبر، جزءًا من حديثه لإرسال رسائل إلى دول المنطقة، خصوصًا المملكة العربية السعودية، تضمنت قوله: «على نظام آل سعود التوقف عن ممارسة الألاعيب الإعلامية مع الشباب وشعب إيران الإسلامية الغيور، ونحذّرهم في هذا الصدد... إنهم يسعون علنًا إلى تحريض شبابنا، وننصحهم بالتحكم بهذه الوسائل الإعلامية، وإلا فإن تداعياتها سترتدّ عليهم، وعليهم الحذر لأنهم تدخلوا في هذه القضية ويعلمون أن لديهم نقاط

ضعف، فالأفضل أن يحذروا»[1].

ووصف الجهود الإعلامية لما سماهم «العدوّ» بأنها علامة واضحة على هزيمتهم من إيران «الإسلامية» في العالم الحقيقي، وقال: «بناءً على ذلك فقد اختار العدوّ الفضاء الافتراضي لمواجهة إيران الإسلامية لإبعاد الشباب عن الإسلام والتاريخ والنظام، لكنه أخفق أيضًا في هذا المجال، وستستمر هذه الإخفاقات». وأضاف قائلًا: «ردّ شباب إيران الإسلامية بشكل جيد بتجاهل الضجيج الإعلامي. والقليل من الذين جرى خداعهم سيكتشفون قريبًا الحقائق القائمة».

وخلال حديثه أشار سلامي إلى أن الرسالة الرئيسية للمناورة التي أُجريت بالقرب من الحدود الأذرية هي رسالة الصداقة والأخوّة مع الجيران، وأردف قائلًا: «هذا هو مبدأ سياستنا، وما دام الجيران لا يتأمرون ولا يعادون، ويتعاملون ويتعايشون معنا ولديهم عَلاقات مناسبة معنا، فإننا سنحافظ على الصداقة والتعاون أيضًا، وإلا فإن سياستنا ستتغير»[2]. ويُظهِر التناقض وإشارات التهديد الواضحة في لهجة سلامي مدى تنامي الضغوط والمَخاوف الأمنية لدى المؤسسة العسكرية الإيرانية، والتحديات التي تستشعرها.

2- التهديد العسكري:

بتاريخ 03 نوفمبر 2022م نُشرت تصريحات من مسؤولين أمريكيين تفيد بأن المملكة العربية السعودية تبادلت معلومات استخبارية مع مسؤولين أمريكيين تشير إلى أن إيران قد تستعدّ لهجوم وشيك على المملكة. وقد قال مجلس الأمن القومي في بيان له: «نحن قلقون بشأن صورة التهديد، ونبقى على اتصال دائم من خلال القنوات العسكرية والاستخباراتية مع السعوديين. لن نتردد في العمل للدفاع عن مصالحنا وشركائنا في المنطقة»[3]. تأتي هذه التهديدات ضد المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تقوم فيه طهران بحملة قمعية لمواجهة الاحتجاجات واسعة النطاق، ويحاول النظام افتعال أزمة مع من يسمّيهم «الأعداء الخارجيين» بغية التأثير في الاحتجاجات وحرف مسارها.

هذه التصريحات تحمل جملة من الدلالات والأبعاد، لعل من أبرزها: عجز النظام عن تقديم تفسيرات وحلول منطقية تخفف غضبة الشارع، واللجوء إلى المقاربات الأمنية، ومحاولة إيجاد عدوّ وسبب خارجي يمكن الإشارة إليه وشيطنته. أيضًا

---

(1) المصدر أونلاين، قائد الحرس الثوري يهدد السعودية خلال مناورات عسكرية: أنتم تحرضون الشباب الإيراني والدخان سيصيب أعينكم، (17 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 08 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3h7m51l

(2) المصدر أونلاين، قائد الحرس الثوري يهدد السعودية خلال مناورات عسكرية: أنتم تحرضون الشباب الإيراني والدخان سيصيب أعينكم.

(3) Associated Press AP, Officials: Saudis Tell US that Iran May Attack the Kingdom, (Nov. 03, 2022), Accessed on: Dec. 07, 2022, https://bit.ly/3uudTuS

قد يمكن فهم لغة الخطاب الحادة تجاه المملكة في ضوء الجمود في الملف النووي الضاغط اقتصاديًّا، إذ تتراجع أولوية المفاوضات النووية في الأجندة الأمريكية نتيجة للدعم الإيراني العسكري لروسيا بالأسلحة والمسيرات، وانتهاك حقوق الإنسان في إيران على إثر حملة القمع الوحشية للنظام الإيراني للمحتجين.

ثانيًا: عودة الاهتمام الدولي بتأمين إمدادات الطاقة ضد التهديدات الإيرانية

من خلال الحراك النشط والتصريحات الغربية، يظهر أن الغرب بدأ يستشعر ضريبة احتمالية قيام النظام الإيراني بأي أعمال متهورة قد تقود إلى إعاقة انسياب الإمدادات النفطية إلى العالم، مما سيضاعف أزمة الطاقة الحالية، ومن خلال استعراض الحراك الدولي، وتأكيدات المختصين في الشأن السياسي والأمني، يظهر أن إجماعًا قد تشكّل لضرورة الحد من المخاطر الأمنية على أمن الطاقة العالمي، انعكس على الحوارات الدورية في المنطقة.

1- تصريح لافت لرئيسة المفوضية الأوروبية:

خلال الكلمة التي ألقتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، في افتتاح منتدى «حوار المنامة» في نسخته الثامنة عشر، الذي عُقِد في البحرين، تطرقت إلى أهمية أمن الخليج بالنسبة إلى أوروبا، مشيرة إلى ما يمثله النظام الإيراني وأسلحته من تهديدات لا تقتصر على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يمتد أثرها إلى أوروبا. وفي اعتراف لافت أوضحت أن «عديدًا من دول الخليج يحذر منذ سنوات من خطر تزويد إيران دولًا في جميع أنحاء العالم بطائرات دون طيار، وقد استغرقنا وقتًا طويلًا لفهم حقيقة بسيطة للغاية، وهي أنه بينما نعمل على منع إيران من تطوير أسلحة نووية، يجب علينا أيضًا التركيز على المسائل الأخرى لتطوير ونشر الأسلحة، من الطائرات دون طيار إلى الصواريخ الباليستية»[1]. وتأتي هذه التصريحات على إثر توتر العَلاقة الأوروبية-الروسية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وتوقف إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، الأمر الذي أدى بالأوروبيين إلى محاولة إعادة ترميم عَلاقاتهم مع دول الخليج التي تُعَدّ البديل المناسب لإمدادات الطاقة لأوروبا.

2- القيادة المركزية الأمريكية تنشر سفنًا مسيرة في الخليج:

في سياق حديثه ضمن فعاليات منتدى «حوار المنامة» الـ18 (قمة الأمن الإقليمي)، أكد قائد القيادة المركزية للقوّات المسلحة الأمريكية الجنرال مايكل كويلار عن

---

(1) العين الإخبارية، رئيسة المفوضية الأوروبية في «حوار المنامة»: أمن الخليج مهمّ بالنسبة إلينا، (18 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 08 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3FbjZFE

استعداد الولايات المتحدة لنشر 100 سفينة مسيرة ضمن «قوة الواجب 59» في مياه الخليج بحلول العام المقبل 2023م، للعمل فوق سطح البحر وتحته لتعزيز القدرات الرادعة للتهديدات، مبينًا أن «هذه القوة جرى إنشاؤها لإدماج الأنظمة غير المأهولة والذكاء الصناعي في عمليات الشرق الأوسط، بعد سلسلة من هجمات الطائرات دون طيار ضد السفن، أُلقي باللوم فيها على إيران»، وموضحًا أنه «بالإضافة إلى السفن غير المأهولة، تتبنى واشنطن برنامجًا تجريبيًّا في الشرق الأوسط للتغلب على الطائرات دون طيار بالتنسيق مع الشركاء في المنطقة»[1].

3- وجهة نظر الدول الخليجية تجاه التهديدات:

خلال منتدى «حوار المنامة»، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، نايف الحجرف، أن دول الخليج تدافع عن الاستقرار والازدهار، وأن إستراتيجية دول المجلس تتمحور حول بث الاطمئنان في المنطقة والعالم، وفي الوقت نفسه يتعين عليها حماية مصالحها وأمنها. وشدد على ضرورة إعادة النظر في الاتفاق النووي الإيراني، وضرورة المحافظة على استقرار الجميع، مطالبًا إيران بألا تعيث فسادًا في المنطقة، خصوصًا دعمها للحوثيين في اليمن، وألا تتوقف المفاوضات النووية مع إيران عند الاتفاق فقط. كما أشار الحجرف إلى أن المبادرات الكبرى مرحَّب بها وأن «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» دائمًا جزء من هذا الحل، وأن هناك حاجة إلى تشارك الأفكار ومواجهة التحديات المشتركة وتلبية المتطلبات الأخلاقية، وقد آن الأوان للتحرك[2].

3- تعاظم التحديات أمام النظام الإيراني:

في ظل التحولات الدولية في المجالات السياسية وإمدادات الطاقة والقضايا الأمنية المتشابكة، تبدو الإستراتيجية الإيرانية مرتبكة في محاولاتها لمواءمة

(1) رؤية الإخبارية، القيادة المركزية الأمريكية ستنشر 100 سفينة مسيرة في الخليج بحلول 2023م (19 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 08 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3FbnCeK

(2) الوطن البحرينية، الحجرف: على إيران ألا تعيث فسادًا بدعم الحوثيين، (20 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 08 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3HgpQfu

التحديات الداخلية مع التغيرات في البيئة الدولية التي لم تكُن في حسبان النظام من حيث قدرتها على المناورة وكسب الوقت، ولذا فإن المخاطر التي يتعرض لها النظام تتعاظم مع فقدان الشارع الإيراني ثقته بقدرة النظام على العبور إلى وضع أفضل، وعدم وجود بوادر انفراج اقتصادي كما روَّج لها النظام. ومع بداية تراجع النظام في محاولة لحل بعض القضايا المجتمعية تتزايد قدرة الجماهير على الضغط، الأمر الذي قد يعجّل بافتعال النظام لأزمة خارجية تلهي الشارع بعد عجزه عن الترويج لمؤامرة من دول أخرى، مثل القيام بأعمال عسكرية كتلك العمليات التي يقوم بها في إقليم كردستان العراق، بحجة التصدي للمعارضة الكردية التي تدعم المعارضة، أو القيام بأعمال التحرش البحري في الخليج.

خلاصة

لا تزال العَلاقات الخليجية-الإيرانية تراوح مكانها، دون أمل في تحسنها في ظل التعقيدات المحيطة بالنظام الإيراني، وفي ظل تعقد البيئة الدولية، وتغير الأولويات لدى الدول الكبرى. وحول جهود بغداد لتحسين العَلاقات الإيرانية-السعودية، يبدو أن الحكومة العراقية الجديدة تحتاج إلى مزيد من الوقت لتقييم مدى قدرتها على الاستقلال بقرارها، وإتمام أدوار الوساطة التي بدأها رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي بين المملكة وإيران، باعتبارها مدخلًا لتحسُّن العَلاقات الإيرانية-الخليجية.

إيران واليمن

ناقش تقرير «رصانة» لشهر سبتمبر 2022م دلالات الموقف الحوثي-الإيراني الرافض لتمديد الهدنة العسكرية، ورد فعل مجلس القيادة الرئاسي تجاه الموقف الحوثي-الإيراني. وامتدادًا لذلك يناقش تقرير شهرَي أكتوبر ونوفمبر الأبعاد السياسية والعسكرية لعمليات التصعيد الحوثي على الموانئ النفطية في اليمن، والتصعيد العسكري في عدة مناطق بعد توقف تمديد الهدنة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى تصنيف الميليشيات الحوثية منظمة إرهابية من قِبل مجلس القيادة الرئاسي، بعد أن استنفد المجلس جميع سبل الحلول السياسية مع الميليشيات الحوثية، وقدم على إثر ذلك عديدًا من التنازلات انطلاقًا من موقفه في تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن وتلبية لمطالب الشعب اليمني. يناقش التقرير ذلك ضمن عدة محاور، أولًا: أبعاد التصعيد الحوثي واستهداف الموانئ النفطية، وثانيًا: أبعاد تصنيف الميليشيات الحوثية منظمة إرهابية من قِبل مجلس القيادة الرئاسي، وثالثًا: الموقف الدولي والأممي من عمليات التصعيد الحوثي.

أولًا: أبعاد التصعيد الحوثي واستهداف المنشآت النفطية في اليمن

في 21 أكتوبر 2022م استهدفت الميليشيات الحوثية ميناء الضبة الذي يُعتبر من أهمّ وأقدم الموانئ بمحافظة حضرموت شرقي اليمن، بطائرتين مسيرتين مفخختين، وذلك بعد أسبوعين من التهديدات التي أطلقتها الميليشيات الحوثية المتمثلة باستهداف الملاحة الدولية ومصادر الطاقة، في أعقاب انتهاء الهدنة العسكرية. قبل ذلك استهدفت الميليشيات الحوثية ميناء رضوم البترولي بهجمتين متعاقبتين في 18 و19 أكتوبر 2022م، كما قامت الميليشيات الحوثية بالتصعيد العسكري منذ انتهاء الساعات الأولى من الهدنة تجاه محافظتي تعز والضالع، فيما شهدت محافظة مأرب هجمات متعددة هي الأعنف من نوعها[1].

وفي 09 نوفمبر 2022م استهدفت الميليشيات باخرة بميناء قنا النفطي بمحافظة شبوة بطائرة مسيرة، إلا أن قوات حماية الميناء تصدت للهجوم، وجرى إسقاط الطائرة، إذ تزامن الهجوم الحوثي مع دخول باخرة إلى الميناء

(1) العربية، هجوم حوثي على ميناء الضبة النفطي في حضرموت، (21 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3TEKx7b

من أجل إفراغ آلاف الأطنان من مادة الديزل، وكاد الهجوم أن يتسبب بكارثة بيئية كبيرة في بحر العرب لولا تصدي قوات الحماية للهجوم[1].

ويرى عديد من المتابعين أن التصعيد الحوثي يحمل أبعادًا سياسية واقتصادية متعددة ومرتبطة بالأحداث الإقليمية والدولية وتطوراتها، كما يحمل عدة أهداف ورسائل للأطراف الدولية المهتمة بتأمين مصادر الطاقة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)، من أجل فرض ضغط على مجلس القيادة الرئاسي لتقديم مزيد من التنازلات لصالح الميليشيات، كما يأتي التصعيد في إطار استثمار النظام الإيراني لعملية استمرار الأزمة اليمنية عبر خلط الأوراق والتلويح بنشر العنف في المنطقة وإلحاق الضرر بمصالح العالم الاقتصادية والأمنية، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب التفاوضية وتخفيف الضغوط والعقوبات الدولية.

وفي هذا الصدد أكد وزير الإعلام اليمني معمر الأرياني أن النظام الإيراني مستمرّ في دعم العمليات الإرهابية الحوثية. جاء ذلك بعد إعلان الأسطول الخامس الأمريكي اعتراض سفينة إيرانية على متنها 70 طنًّا من كلورات الألمونيوم المستخدم لصناعة وقود الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، بالإضافة إلى 100 طن من اليوريا المتفجرة كانت متوجهة من إيران إلى الميليشيات الحوثية، وذلك في الثلث الأول من شهر نوفمبر[2].

ثانيًا: دلالات تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية من قِبل مجلس القيادة الرئاسي

على إثر الاعمال الإرهابية للميليشيات الحوثية، وقبل ذلك سعيها لتعطيل تمديد الهدنة العسكرية، أصدر مجلس الدفاع الوطني اليمني القرار رقم «1» لسنة 2022م المتمثل بتصنيف ميليشيات الحوثي الانقلابية منظمة إرهابية، وذلك وفقًا لقانون الجرائم والعقوبات والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المصدَّق عليها من قِبل الجمهورية اليمنية، إذ وجَّه المجلسُ الحكومةَ اليمنية بالتنفيذ الفوري لهذه القرارات، ومن ضمنها إعداد «قائمة سوداء» بالكيانات والشركات والجهات المرتبطة بميليشيات الحوثي الإرهابية. وأفاد المجلس بأن هذه القرارات تُعَدّ بمثابة خطة دفاعية دبلوماسية واقتصادية لحماية مصالح الشعب اليمني وإفشال المحاولات التخريبية الإيرانية، إذ لوَّح المجلس بالانسحاب من اتفاق الهدنة المنتهية واتفاق استكهولم، وأن جميع

---

(1) العربية، إحباط هجوم حوثي بطائرة انتحارية على ميناء نفطي في شبوة، (09 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3VS5GfR

(2) عكاظ، الأرياني: صواريخ باليستية وطائرات مسيرة كانت في طريقها للحوثي، (15 نوفمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3BeGkkx

الخيارات مفتوحة للتعامل مع التصعيد الحوثي، مطالبًا المجتمع الدولي بتحمُّل مسؤولياته تجاه السلوك الحوثي المزعزع للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي[1].

وفي الوقت ذاته أكد مجلس القيادة الرئاسي أن قرار تصنيف الميليشيات الحوثية منظمة إرهابية لن يؤثر في الوضع الإنساني والاقتصادي للشعب اليمني في مناطق سيطرة الميليشيات، وذلك انطلاقًا من موقف المجلس الذي جعل مصالح الشعب اليمني أولوية، إذ أكد مجلس القيادة الرئاسي حماية القطاعين التجاري والصناعي في منطقة سيطرة الحوثيين واتخاذ كل التدابير لضمان سلاسة وتدفق السلع، ووضع البدائل اللازمة لتفادي أي انعكاسات للقرار على معيشة المواطنين اليمنيين[2].

ويرى مراقبون أن قرار تصنيف الميليشيات الحوثية جماعة إرهابية من قِبل مجلس القيادة الرئاسي أتى بعد أن قدم المجلس عديدًا من التنازلات في مسار عملية الحل السياسي استجابة لمصالح الشعب اليمني في المقام الأول، إذ تنازل على إثر ذلك عن عديد من أوراق العمليات العسكرية، ولكن هذه القرارات من المرجح أن تعيد سيناريو المواجهة السياسية والعسكرية ضد الميليشيات الحوثية، إذ إنّ السبب الرئيسي لتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية يعود إلى ترسيخ قانونيةِ أيِّ عمليةٍ عسكرية ضد الميليشيات، كما يمكن للحكومة المعترف بهاَ دوليًّا طَلب دعمٍ دولي بأسلحة وتقنيات حديثة ومعلومات استخباراتية ضمن اتفاقيات مكافحة الإرهاب العالمية.

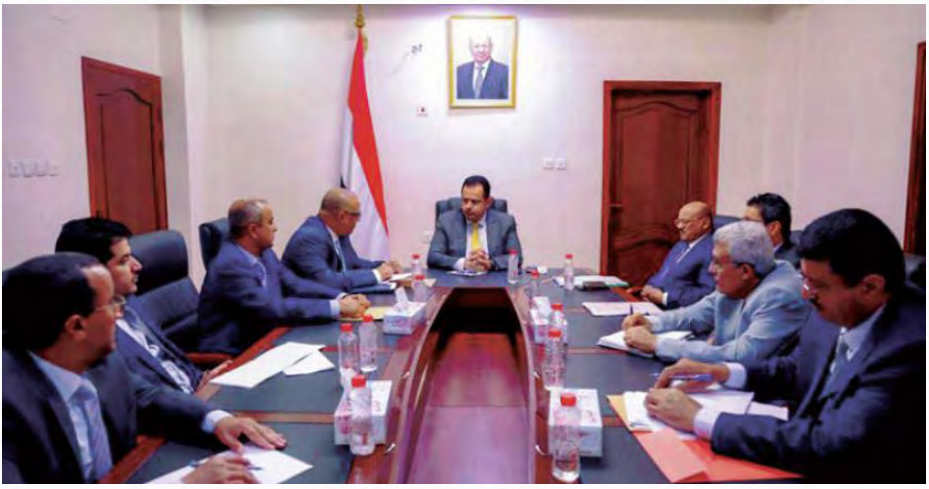

(1) العربية، مجلس الدفاع اليمني: تصعيد الحوثي يعفي الحكومة من التزاماتها، (22 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3uVkVcC

(2) الشرق الأوسط، الحكومة اليمنية تناقش تدابير تنفيذ قرار تصنيف الحوثيين «جماعة إرهابية»، (25 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3GqlZMe

ثالثًا: الموقف الدولي والأممي من التصعيد الحوثي الإرهابي

لقيت الأعمال الإرهابية الحوثية إدانات دولية وأممية واسعة، إذ أدان المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ عمليات التصعيد الحوثية، موكدًا ضرورة التزام الحوثيين القانون الإنساني والدولي لحماية الشعب اليمني والبنية التحتية، كما اعتبرت بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن أن الهجمات الحوثية تُعَدّ تهديدًا صارخًا للملاحة الدولية وانتهاكًا للمبادئ الأساسية لقانون البحار.

الهجمات الحوثية تعرض حرية الملاحة عبر الممرات المائية في المنطقة للخطر، وتعوق الوصول إلى الموانئ اليمنية، وتحرم اليمنيين من القدرة على تحمّل تكاليف السلع الأساسية، بالإضافة إلى تأثيرها في تدفق السلع الأساسية إلى اليمن. وأكدت بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن أن «السبيل للمضي قدمًا هي الحد من التوترات، وخفض التصعيد، ومضاعفة الجهود لإنهاء الصراع في اليمن من خلال تسوية تفاوضية. هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان استفادة جميع اليمنيين من موارد البلاد والتمتع بمستقبل أكثر ازدهارًا ». كما قال السفير الأمريكي لدى اليمن ستيفن فاجن: «نذكّر الحوثيين بأن العالم يراقب أفعالهم، وأن الطريق الوحيد لإنهاء الحرب هو خفض التصعيد ومضاعفة الجهود للتوصل إلى وقف دائم لوقف إطلاق النار»[1].

ويرى عديد من المراقبين أن موقف المجتمع الدولي تجاه السلوك الحوثي المهدد للملاحة الدولية وأمن اليمن والمنطقة ومصادر الطاقة العالمية لا يتوافق مع حجم الخطر الذي تشكله الميليشيات الحوثية، إذ اكتفى بعض القوى الدولية بالتنديد والتصريحات فقط، ولم تتخذ أي إجراءات حازمة تجاه سلوك الميليشيات. ويرجح البعض أن السبب يعود إلى أن المجتمع الدولي، بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية، يركّزون على استمرار الهدنة ووقف المواجهات العسكرية المباشرة فقط، من أجل تأمين مصادر الطاقة العالمية، بغضّ النظر عن الانعكاسات السياسية والعسكرية السلبية على موقف الحكومة الشرعية المعترف بها، فيما تستغلّ الميليشيات الحوثية ذلك لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية وتعزيز موقفها، مما قد يؤدي إلى استمرار الأزمة، ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عملية تجبر الميليشيات على الانخراط الجاد في مسار الحل السياسي، وتحدّ من نشاطاتها العدائية وارتباطها بالنظام الإيراني.

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية طالبت المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم إزاء استمرار الميليشيات الحوثية والنظام الإيراني في وضع العراقيل

(1) إرم، تصعيد مقلق: إدانات دولية متزايدة للهجوم الحوثي على ميناء الضبة النفطي، (22 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3B8q3NK

أمام جميع جهود السلام المبذولة، ودعت خلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء في 19 أكتوبر 2022م المجتمع الدولي إلى تصنيف الميليشيات الحوثية جماعة إرهابية ومقاطعتها وتجفيف منابع تمويلها، وأكد المجلس استمرار دعم المملكة لجميع الجهود الدولية لإحلال السلام في اليمن[1].

خلاصة

بعد انتهاء الهدنة العسكرية في بداية شهر أكتوبر الماضي، حاولت الميليشيات الحوثية تغيير أسلوب المعركة من المواجهة العسكرية المباشرة مع الحكومة الشرعية إلى حرب اقتصادية على موارد الشعب اليمني من خلال استهداف الموانئ النفطية، فضلًا عن التصعيد العسكري في بعض الجبهات وتهديد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب من أجل خلط الأوراق، وفرض مزيد من التوترات في المنطقة، واستغلال الاهتمام الدولي في تأمين مصادر الطاقة للضغط على الحكومة الشرعية من أجل تقديم مزيد من التنازلات، في إطار سعي الميليشيات لتكريس مفهوم قوة الأمر الواقع في شمال اليمن. موقف مجلس القيادة الرئاسي المتمثل بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية يُعتبر خطوة حازمة لتحجيم الميليشيات على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، وتجفيف جميع أشكال الدعم الخارجي للميليشيات، لتكون بذلك جميع الخيارات متاحة للتعامل مع جميع أعمال التصعيد الحوثية العسكرية والسياسية وبشكل قانوني، بما في ذلك الخيار العسكري. المسؤولية الأخلاقية والقانونية تتطلب من القوى الدولية الرامية إلى تحقيق السلام اتخاذ مواقف أكثر حزمًا تجاه الميليشيات، وعدم الاكتفاء بالتصريحات والتنديد.

(1) الشرق الأوسط، السعودية تجدد دعوتها لتصنيف «الحوثي» جماعة إرهابية وتجفيف منابع تمويلها، (19 أكتوبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2022م، https://bit.ly/3PgBWaB

إيران وسوريا

بينما ناقش تقرير شهر سبتمبر 2022م المبادرة الأردنية للحل السياسي في سوريا، والأردن والتهديدات القادمة من سوريا، بجانب عوامل نجاح وفشل المبادرة الأردنية، سيناقش تقرير الحالة السورية لشهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م عودة حركة «حماس» واستئناف عَلاقتها مع الحكومة السورية، والمساعي الإيرانية في هذا الاتجاه، وكذلك سيناقش دوافع ومبررات التصعيد العسكري الإيراني والتركي ضد الأكراد في كل من سوريا والعراق، كما سيبحث ملف عودة عمليات الاغتيالات الإسرائيلية لقادة إيران في سوريا.

أولًا: عودة حركة «حماس» إلى دمشق والمساعي الإيرانية

أعادت حركة «حماس» رسميًّا إحياء العَلاقات مع الحكومة السورية بعد عقد من الانقسام وتراجُع العَلاقة بين الجانبين، وهو قرار يتطلّب فهمه مراجعة مسار المتغيّرات الكثيرة التي طرأت على المشهد الإقليمي، ودور فاعلين أساسيين فيه، مثل إيران و«حزب الله»[1].

من القراءة السياسية لإعادة التموضع هذه بالنسبة إلى الحركة أنها تأتي في ضوء تغييرات كثيرة، من بينها التغيير في قيادة «حماس»، بتصاعد نفوذ الجناح المحسوب على معسكر الممانعة داخل الحركة، الذي يحظى بعَلاقة وطيدة مع كل من «حزب الله» وإيران. ولهذا السبب لم يكن من قَبيل الصدفة أن تشير التسريبات إلى دور واضح لإيران و«حزب الله» في تقريب وجهات النظر بين الجانبين.

التبدلات الدائبة في معادلات القوة الجارية في النظام الدولي لا بد أن تكون الحركة قد ضمّنتها في حساباتها السياسية في التقارب مع دمشق، وسعيها لاستثمار أي باب يُفتح أو فرصة تسنح في هذا المسار، والمتابع لأطروحات قادة الحركة وتحركاتهم بعد اندلاع الأزمة الروسية–الأوكرانية يرى سعي الحركة لفهم التحولات المترتبة على هذه الحرب، ومحاولتهم البحث عن أرضية مشتركة مع روسيا واستثمار عَلاقة الأخيرة المتوترة مع إسرائيل لمصالحهم الخاصة[2].

---

(1) خبرگزاری تسنیم، ترمیم روابط حماس وسوریه، گام به گام از تهران تا دمشق، (27 مهر 1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 05 أكتوبر 2022م، https://bit.ly/3hwmBFI

(2) Seth J. Frantzman, «Russia defeat in Ukraine may influence Iran proxies war on Israel – analysis", The Jerusalem Post, (Sep 15, 2022), Access: Nov 05, 2022. https://bit.ly/3fPYvpg

بجانب ذلك فإن قرار الحركة في العودة إلى سوريا محكوم أيضًا بالتضييق الحاصل على الحركة في معظم الدول العربية مع انحسار مد الربيع العربي ووصول قوى مناوئة للإسلام السياسي، مما أضعف أو وقف نشاط الحركة في عدد من الدول العربية. وكذلك التأثّر بالتحوّلات البنيوية التي طرأت على البيئة الإقليمية الحاضنة، إذ سعت تركيا إلى استعادة شعار «تصفير المشكلات» مع الدول المجاورة، فيما فرضت المصالحة الخليجية تموضعًا جديدًا لقطر في العلاقة مع الجوار الخليجي والدائرتين العربية والدولية، وهو ما أفقد الحركة العمقين القطري والتركي.

على الجانب الآخر فإنّ القراءة السياسية للرئيس السوري بشار الأسد في إعادة علاقاته مع الحركة تنصبّ على محاولة تغيير الصورة التي رُسمت له خلال السنوات الماضية، عبر «بروباغندا» تظهره بدور الداعم للقضية الفلسطينية، في محاولة لإضفاء الشرعية وإعادة الثقة إلى حكومته على المستوى الشعبي الداخلي والإقليمي، والاستجابة للضغوط الإيرانية، فطهران هي الداعم الأبرز لحكومة الأسد، كما هي الحال بالنسبة إلى حركة «حماس».

طهران من جانبها تنطوي خطوتها على السعي نحو تقريب الحركة لدمشق من منظور إعادة ترتيب العلاقة بين حلفائها وأذرعها في المنطقة وإعادة إنتاج «محور المقاومة»، في وقت تواجه فيه عديدًا من التحدّيات الداخلية والخارجية، وهو ما يجعلها أكثر حاجة إلى تمتين تحالفاتها الإقليمية والدولية[1].

وفي ظل توقيع حزب الله لاتفاقية الحدود البحرية مع إسرائيل فإن ترقية حركة «حماس» للقيام بأدوار بديلة بوصفها رأس حربة في المناوشات الإيرانية مع إسرائيل قد أسهمت في مساعي إيران لردم الهوة بين «حماس» والنظام السوري لتسهيل الدعم المتبادل بينهما.

ثانيًا: الاستهداف الإيراني والتركي للأكراد شمالي سوريا والعراق

تواصل إيران وتركيا تصعيدهما العسكري ضد الأكراد داخل الأراضي السورية والعراقية، واشتدت وتيرة عمليات القصف بالصواريخ والطائرات المسيرة والمقاتلة الإيرانية والتركية خلال الأسابيع القليلة الماضية. أنقرة من جهتها كثفت هجماتها على مناطق الأكراد في إطار عملية «المخلب-السيف» داخل الأراضي السورية، وأيضًا ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الذي تحمّله أنقرة مسؤولية التفجير الذي استهدف إسطنبول في 13 نوفمبر[2]، كما تزامنت الغارات التركية

(1) Adel Zaanoun, «Hamas revives ties with Syria, ally of Israel's foe Iran,» AL monitor, (Oct11, 2022), Accesses: Oct29, 2022. http://bit.ly/3UhdEhh

(2) إندبندنت فارسي، آيا حملات تركيه به شمال سوريه با همراهي جمهوري إسلامي است؟، (29 آبان 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2022م، http://bit.ly/3GQV0df

مع إعلان الحرس الثوري الإيراني عن تصعيد الهجمات ضد ما اعتبره مقارًّ لتشكيلات كردية في العراق داعمة للمظاهرات التي اندلعت في إيران منذ وفاة الشابة الإيرانية مهسا أميني، ذات الأصول الكردية في منتصف سبتمبر الماضي.

تتقاطع مصالح الدول الضامنة لمسار أستانة (روسيا وتركيا وإيران) في هذه المرحلة تجاه التصعيد العسكري ضد الأكراد في كل من شمال سوريا والعراق، فلكل من أنقرة وطهران أسبابهما الظاهرية في استهداف مواقع التنظيمين الكرديين اللذين أدرجهما البلَدان ضمن قوائمهما للإرهاب، لاتهامهما بزعزعة الأمن الداخلي وتطلعاتهما الانفصالية، وأسباب خفية قائمة على استغلال هذه الاستهدافات العسكرية بغية التأثير في الأوضاع الداخلية، سواء في أنقرة بالتأثير في الناخبين الأتراك قُبيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة في يونيو 2023م، أو لجهة التوظيف الإيراني في الضغط على الحزبين الكرديين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) للتأثير في أقرانهما داخل إيران من أجل تهدئة الاحتجاجات العارمة منذ وفاة مهسا أميني في أثناء احتجازها من قِبل الشرطة الإيرانية في طهران. وكانت شرارة الاحتجاجات قد انطلقت في مسقط رأسها بمحافظة كردستان غربي إيران. كذلك إيران تتهم سلطات إقليم كردستان العراق بإيواء مراكز للاستخبارات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي وإشرافهما على تأجيج المظاهرات في إقليم كردستان الإيراني، وما يمكن أن يشكّله أكراد سوريا من دعم لأكراد إيران، خصوصًا أنّ إقليم كردستان الإيراني يرتبط جغرافيًّا بمناطق أكراد سوريا عبر إقليم كردستان العراق.

لم يعُد التهديد العسكري التركي مقتصرًا على المجال الجوي، وقد يتسع إلى اجتياح بري فعلي للأسباب المذكورة سابقًا، بجانب ذلك توجد محدودية في الضغوط التي يمكن للرئيس الأمريكي جو بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين[1]، وكل منهما على طرفي نقيض، ممارستها على أنقرة في تعديل عزمها تنفيذ توغل بري جديد في الأراضي السورية، فواشنطن بحاجة إلى تركيا في أولوية الملف الأوكراني، فيما يقف الموقف الروسي متأرجحًا بين قبول ضمني ورفض ظاهري، تعززه الرغبة الروسية في ضرب أذرع الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، التي أفشلت جهود موسكو المتواصلة للاتفاق مع دمشق حول تسوية سياسية. إضافة إلى ذلك، فموسكو بحاجة ملحة إلى إبقاء التنسيق قائمًا مع تركيا، لا سيما في ظل ما أثمر عنه هذا التنسيق من نتائج إيجابية عدة من خلال الموقف التركي وعدم انضمام أنقرة إلى العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على موسكو، ثم نجاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إنجاز

(1) Seth J. Frantzman, «Iran and Turkey share common interests in their targeting of Kurds – analysis,» The Jerusalem Post, (Nov 27, 2022), Accesses: Nov 29, 2022. http://bit.ly/3ibzfdE

اتفاق القمح بين روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود، ما خفف أزمة الغذاء العالمية، إضافة إلى اتفاق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع الرئيس أردوغان على إنشاء مركز للغاز الروسي على الأراضي التركية، في ظل هذه العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية المرتبطة بالحرب الأوكرانية. إضافة إلى ذلك، فقد أدى انشغال إيران بالاحتجاجات المحلية واستهدافها مجموعات المعارضة الكردية الإيرانية داخل إقليم كردستان العراق إلى تهيئة فرصة مواتية لأنقرة لتجاوز معارضة باقي الأطراف لعمليتها العسكرية على الحدود السورية والعراقية.

أما الموقف الإيراني من التوغل التركي الجديد المحتمل داخل الأراضي السورية، ففي المواقف الإيرانية ارتباك واضح، وهذا يعكس أمرين، الأول هو أن تقويض الطرف الكردي سواء في سوريا أو في العراق يخدم طهران بحكم الصراع الإيراني-الكردي القائم، أما الأمر الثاني فيكمن في المخاوف الإيرانية من النشاط التركي المتزايد شمال العراق وسوريا ومستقبل التمدّد التركي أكثر من المسموح، مما قد يؤثر بشكل كبير في مسار أستانة، ويضعف حليفها بشار الأسد، لا سيما أن فكرة مثلث سوريا المفيدة التي دشنتها إيران مع الأسد كانت تستهدف أن يتوسع هذا المثلث ليشمل أجزاء أخرى من البلاد حتى تعود سوريا بكاملها تنضوي تحت رئاسة الأسد، لكن على ما يبدو أن تقويض لاعب كردي مسلح مثل «قسد» أهم بالنسبة إلى طهران من بسط الأسد نفوذه على كامل مساحة الأراضي السورية.

ثالثًا: عودة عمليات الاغتيالات الإسرائيلية لقادة إيران في سوريا

عادت الاغتيالات «الغامضة» لضباط الحرس الثوري الإيراني إلى الواجهة مجددًا مع إعلان طهران عن مقتل أحد ضباطها في القوّات الجوية في سوريا داوود جعفري بانفجار عبوة ناسفة قرب العاصمة دمشق، محملةً الجيش الإسرائيلي مسؤولية الاغتيال[1]، فيما ذهب بعض السرديات المعاكسة تمامًا للسردية الإيرانية

(1) راديو فردا، شته شدن سرهنگ سپاه كه در بازداشت ملوان‌هاى آمريكايى نقش داشت، (02 آذر 1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر 2022م، http://bit.ly/3VyOBri

إلى أن مقتل جعفري حدث في أوكرانيا وجرى نقل جثمانه إلى سوريا[1]. وكثفت تل أبيب منذ مطلع عام 2022م غاراتها وهجماتها على مواقع وتمركزات الميليشيات الإيرانية وقياداتها داخل سوريا، إذ شنَّت سلسلة غارات مكثفة، تركزت على المطارات السورية في دمشق وحلب، بهدف منع نقل إمدادات الأسلحة الإيرانية، وركزت على المسيرات بشكل أساسي وعلى منظومات الصواريخ أيضًا، بهدف تقويض القدرات العسكرية الإيرانية، التي تشكل تهديدًا أمنيًّا للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

يُعتبر جعفري خبيرًا في المسيرات الإيرانية، وكان يشرف على شحنات الصواريخ والمسيرات التي تصل إلى مطار دمشق الدولي، وعمليات تطوير المصانع في سوريا والعراق ولبنان لإنتاج الطائرات المسيرة، خصوصًا الانتحارية منها، التي ذاع صيتها خلال الأسابيع الماضية في الحرب الروسية–الأوكرانية، يضاف إلى ذلك عمله في نشر دفاعات جوية إيرانية في سوريا[2].

تأتي العملية الإسرائيلية في لحظة إقليمية معقدة تتضمن مؤشرات عديدة، من أهمها أنها حدثت وسط تهديدات الطائرات دون طيار المتزايدة من قِبل إيران، وتنامي القلق داخل تل أبيب من تداعيات تطور مجالات التعاون المشترك بين موسكو وطهران، وإمكانية أن تُقدِم روسيا على توفير حماية للتمركز العسكري الإيراني في سوريا، مما يقلص هامش المناورة الذي تحوزه إسرائيل هناك حاليًّا.

التطورات الداخلية الإيرانية تضع إيران في حالة ضعف إستراتيجي، خصوصًا مع الأجواء المضطربة التي يعيشها الشارع الإيراني عبر انتفاضة شعبية وتنامي النقمة ضد سلطات النظام، وباتت المظاهرات الشغل الشاغل للأجهزة الإيرانية، وعقّدت تحركات الداخل حسابات الحرس الثوري الخارجية، إذ انتقلت أولوياته الإقليمية نحو إقليم كردستان العراق باعتباره منطلقًا لإدارة المظاهرات ضد النظام، وفق التصريحات الرسمية للحكومة الإيرانية.

أيضًا لا يمكن تجاهل أن عملية الاغتيال رافقها جوّ من تصعيد التهديدات المتبادلة بين الجانبين، وتنامي العمليات العسكرية الإسرائيلية، سواء باستهداف البنى التحتية أو الإمدادات العسكرية للميليشيات الإيرانية، ويبدو الآن أن احتمال تنامي هذه العمليات أصبح أكثر ترجيحًا[3] مع المتغير الإسرائيلي بعودة

---

(1) جوام آنلاين، «تقريبًا هيچ» أوكراين در اثبات ادعاى پهپادهاى ايرانى، (05 آذر 1401م.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2022م، http://bit.ly/3EMD8h1

(2) Seth J. Frantzman, «How Iran may exploit the Jerusalem terror attack –analysis", The Jerusalem Post, (Nov 23, 2022), Accesses: Nov 28, 2022. http://bit.ly/3u4bCGy

(3) HurŞit Dingil, «Albay Caferi Suikastı: Gölge SavaŞları Yeniden mi BaŞlıyor?,» İran AraŞtırmaları Merkezi, (Oct 28, 2022), http://bit.ly/3iqb63q

نتنياهو إلى رأس السلطة الإسرائيلية، وهو ما ينذر بتصاعد لهجة التهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى طهران، وتزايد الضربات الإسرائيلية في سوريا لتطويق فائض القوة الإيرانية في سوريا.

خلاصة

يُعيد التصعيد التركي-الإيراني ضد الأكراد في كل من سوريا والعراق من جهة، وبين إيران وإسرائيل من جهة أخرى، التركيز على سوريا باعتبارها ساحة لصراعات المصالح الإقليمية والدولية، وأن النزاع الذي مضى عليه أكثر من عقد لا يزال قائمًا وبقابلية مفتوحة للتصعيد، فتطورات الأوضاع الداخلية في كل من أنقرة وطهران تدفعهما إلى تحييد الأنظار بعيدًا باستهدافهما للأكراد في شمال سوريا وفي كردستان العراق. في المقابل، لم تتوقف إسرائيل عن هجماتها ضد أهداف وقيادات إيرانية، ولم تعُد الغارات الإسرائيلية منحصرة في المناطق المحيطة بدمشق، بل توسعت لتشمل مدن الساحل السوري والحدود العراقية، وصولًا إلى استهداف القادة العسكريين الإيرانيين في سوريا، ولا تُستبعد فرضية تطور هذا التصعيد مستقبلًا في ظل تعثر مسار التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران ومجموعة «5+1»، إضافة إلى انشغال معظم دول العالم بما يجري بين روسيا وأوكرانيا، وضلوع طهران بصورة غير مباشرة في النزاع، وكذلك في ظل الأحداث الاحتجاجية التي يشهدها الداخل الإيراني.

الشعب الإيراني.. بين مخاوف من دولةٍ فاشلة وآمال بغدٍ أفضل

د. محمد بن صقر السلمي
مؤسس ورئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

يبدو أن الحركة الاحتجاجية الحالية في إيران جاءت نتيجةً لرفض النظام الإيراني الأخذ في الحسبان التحولات الاجتماعية التي تشهدها البلاد منذ عام 9791م. وقد تُفضي هذه التحولات إلى نتائج مختلفة، مثل: استمرار الوضع الراهن، أو تولِّي حكومة عسكرية زمام الأمور، أو على المدى البعيد إنشاء نظام سياسيّ علمانيّ جديد.

تُعَدّ الحركة الثورية لخريف هذا العام 2202م مؤشرًا على السخط الكامن في نفوس الإيرانيين منذ عام 9791م، وعصارة للحركات الاحتجاجية السابقة (مثل تلك التي هبّت سابقًا من أجل المساواة بين الجنسين، وحقوق الأقلِّيات، والتحرُّر السياسي

Scan or Click

الشـــأن الدولـــي

ناقش الشأن الدولي التفاعلات الإيرانية مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا. في ما يتعلق بالعَلاقات الأمريكية-الإيرانية، جرى الحديث عن التفاعلات بين البلدين في ثلاثة مواضيع، هي: المفاوضات المتعثرة والتخفيض الإيراني للالتزامات النووية، وكذلك التوجُّه الأمريكي لتكثيف العقوبات ودعم الاحتجاجات، وأخيرًا تعزيز الولايات المتحدة لقوة الردع الإقليمية والمحاولات الإيرانية لموازنة الضغوط. وحول العَلاقات الإيرانية-الأوروبية جرى رصد أهم التفاعلات بين الجانبين خلال شهرَي أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٢م، المتمثلة في ردود الفعل الأوروبية تجاه الاحتجاجات في إيران، فضلًا عن تنامي القلق من البرنامج النووي والأسلحة الإيرانية.

إيران والولايات المتحدة

خلص تقرير سبتمبر 2022م إلى أن خريطة الطريق الأوروبية من أجل العودة إلى إحياء الاتفاق النووي تعثرت، بسبب نقطة خلاف أساسية لم تُحسم بعد، وهي طلب إيران إغلاق الوكالة الدولية تحقيقاتها بشأن العثور على بقايا يورانيوم مخصب في ثلاثة مواقع لم تعطِ إيران بشأنها ردًا على الوكالة، إذ قُوبل طلب إيران برفض أمريكي، وبناءً على ذلك تعقدت المفاوضات وعادت الأزمة إلى المربع الأول، وواصل الطرفان التحرك في مسارات متعارضة من أجل تعزيز أوراق الضغط، وبالتزامن مع ذلك دخلت الاحتجاجات الإيرانية على خط العَلاقة بين الجانبين، لكن في ظل الضغوط التي تتعرض لها إيران والمخاوف من انهيار مسار الدبلوماسية، أبدت إيران مرونة بشأن التعاون مع الوكالة الدولية وتقديم إجابات حول استفساراتها.

ستكون هذه التطوّرات محور التناول في هذا التقرير لشهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م، وذلك من خلال عدد من المحاور، أولًا: مفاوضات متعثرة وتخفيض إيراني للالتزامات النووية. ثانيًا: توجُّه أمريكي لتكثيف العقوبات ودعم الاحتجاجات. ثالثًا: تعزيز الولايات المتحدة لقوة الردع الإقليمية ومحاولات إيرانية لموازنة الضغوط.

أولًا: مفاوضات متعثرة وتخفيض إيراني للالتزامات النووية

تعطل المقترح الأوروبي بشأن خريطة الطريق نحو العودة إلى إحياء الاتفاق النووي بسبب موقف إيران بضرورة تسوية الخلاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كان رد الفعل الأمريكي على هذا الموقف هو التراجع عن دعم المفاوضات مرحليًّا، لا سيما أن واشنطن وجدت في الاحتجاجات فرصة

لممارسة مزيد من الضغوط على إيران، وازداد الموقف الأمريكي تشددًا بعد انخراط إيران إلى جانب روسيا في الحرب في أوكرانيا.

قرأت طهران هذا التحول في الموقف الأمريكي، وعلى الرغم من أنها عقدت اجتماعات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية النزاع بشأن وضع خريطة طريق لحل نزاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ التقى رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي مع المدير العام للوكالة الدولية رافائيل غروسي، وذلك على هامش المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنعقد في فيينا في أكتوبر 2022م، فإنه يبدو أن إيران لم تُبدِ التعاون الكافي مع الوكالة، لهذا أصدرت الوكالة في 17 نوفمبر 2022م تقريرًا ينتقد إيران ويتهمها بزيادة مخزونها من اليورانيوم، واستمرارها في منع مسؤولي الوكالة من ممارسة مهام التفتيش والرقابة على المواقع النووية، كما صدر تقرير منفصل يتهم إيران بعدم تعاونها مع الوكالة في التحقيق بشأن وجود جزيئات يورانيوم مُصنَّع في ثلاثة مواقع.

ردَّت إيران على ما اعتبرته ضغوطًا أمريكية من خلال الوكالة بالشروع في إنتاج يورانيوم مخصب بنسبة 60% من منشأة جديدة إلى جانب منشأة نظنز، وهي «محطة فوردو»، بالإضافة إلى تركيب مزيد من أجهزة الطرد المركزي المتطوّرة في المنشأتين. وهو يُعَدّ توسعًا كبيرًا في خفض إيران لالتزاماتها النووية، وخطوة تيسر وصول إيران إلى صناعة القنبلة النووية إذا ما قررت ذلك. وقد أثارت إجراءات إيران النووية واشنطن، التي توعَّد رئيسها بأنه قد يوافق على الخيار العسكري ضد إيران في حال فشل الدبلوماسية والضغط والعقوبات[1].

في ظل تباعد وجهات النظر والخلافات بشأن عديد من الملفات، صرحت الإدارة الأمريكية بأن العودة إلى الاتفاق لم تعُد ضمن أولوياتها، وكذلك إيران التي صرح وزير خارجيتها بقوله: «إنّ إيران لن تقدم تنازلات لواشنطن، وستعمل على

(1) AP News, Iran says it enriches uranium to 60% purity at Fordo site, (November 22, 2022), accessed on: 1 Dec 2022, bit.ly/3ET2bz1

التوصل إلى اتفاق في إطار خطوطها الحمراء»، كذلك أوصى المرشد بالتدقيق بشكل كاف في مسار المفاوضات، وأكد أنه لا يمكن الوثوق بأمريكا، ولا ينبغي القول مطلقًا إنّ «بايدن يختلف عن ترامب، لأنه لا فرق بينهما إطلاقا»[1].

مع ذلك فإنّ إدارة بايدن لا تزال ترى أن خطة العمل الشاملة المشتركة أفضل طريقة لمنع إيران من حيازة سلاح نووي، فعلى الرغم من أن الجمهوريين قد نجحوا في السيطرة على مجلس النواب فإن الفوز الباهت في انتخابات التجديد النصفي يمنح إدارة بايدن فرصة لاستمرار توجهها بشأن إيران. ولهذا، بينما يضغط بعض النواب الجمهوريين من أجل إغلاق الباب أمام خطة العمل الشاملة المشتركة، باعتبار أن النظام الإيراني جاء إلى طاولة المفاوضات بسوء نية ولتمضية الوقت، فإنّ المبعوث الخاص لإيران روبرت مالي أكد أن الولايات المتحدة «ستترك الباب مفتوحًا للدبلوماسية» لأنها لا تزال أفضل طريقة لمنع إيران من حيازة سلاح نووي، حتى لو كان الاتفاق خارج جدول الأعمال في الوقت الحالي، ولا ترغب إيران في انهيار المفاوضات، كما يرى روبرت مالي أن الولايات المتحدة سوف تتابع التطوّرات عبر الوسيط الأوروبي لتفادي الوصول إلى نقطة اللاعودة[2].

ثانيًا: توجُّه أمريكي لتكثيف العقوبات ودعم الاحتجاجات

من الواضح أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تكثف ضغوطها على إيران، وذلك من خلال فرض مزيد من العقوبات التي طالت عديدًا من القطاعات والأفراد والشركات داخل إيران، أو التي تتعاون معها في الخارج أو مع الميليشيات التابعة لها، وقد كانت أبرز العقوبات تلك التي طالت قطاعات النفط والبتروكيماويات، وهذا يشير إلى عودة الولايات المتحدة إلى تكثيف الضغوط لحرمان إيران من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن توظف في تعزيز شرعية النظام، كما شملت العقوبات الجهات التي تتعاون مع روسيا على المستوى العسكري، والتي تصنع الطائرات دون طيار التي استخدمتها روسيا في الحرب ضد أوكرانيا، بل دعمت إثارة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا هذه القضية في مجلس الأمن بوصفها خرقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2231، وشملت العقوبات الكيانات المتورطة في قمع الاحتجاجات.

---

(1) اعتماد أونلاین، در یکی از شهرهای ایران فردی به شعارنویسان علیه نظام پول می‌داد/ دولت رئیسی ثابت کرده به هیچوجه دنبال مذاکرات نیست، (۲ آبان ۱۴۰۱ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 1 دیسمبر 2022م، https://bit.ly/3gpMCWK

(2) John Irish, No push for Iran nuclear talks, U.S. envoy says, due to protests, drone sales, Reuters, (November 14, 2022), accessed on: 1 Dec 2022, https://bit.ly/3ugwIBS

وجدت الولايات المتحدة في الاحتجاجات فرصة لممارسة مزيد من الضغط على الحكومة الإيرانية، وربما دفعها إلى العودة لطاولة المفاوضات والاستجابة لمطالب الوكالة الدولية، في هذا السياق دعم بايدن وصول الإيرانيين إلى الإنترنت من خلال توفير مزيد من الوصول إلى الخوادم الآمنة والأجنبية، كما التقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن مع نشطاء إيرانيين حول ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لدعم الاحتجاجات. وعلى صعيد الأمم المتحدة دعمت الولايات المتحدة إجراء تحقيق مستقل لمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف التي يقوم بها النظام الإيراني، وعقد مجلس الأمن اجتماعًا غير رسمي بشأن الاحتجاجات في إيران، نظمته كل من الولايات المتحدة وألبانيا، وتضمن عدة إحاطات، إحداها للمقرر الأممي الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، كما قالت نائبة الرئيس الأمريكي كاميلا هاريس: «إنّ الولايات المتحدة ستعمل على طرد إيران من لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة بسبب انتهاك الحكومة الإيرانية لحقوق المرأة وقمع الاحتجاجات».

ويوضح الجدول رقم (1) غالبية العقوبات التي جرى فرضها خلال شهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م من جانب الولايات المتحدة.

جدول (1): العقوبات الأمريكية على إيران وأذرعها الإقليمية خلال أكتوبر ونوفمبر 2022م

التاريخ	العقوبات
06 **أكتوبر** 2022م	فرض عقوبات على وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدي، ووزير الاتصالات الإيراني عيسى زاري بور، بالإضافة إلى خمسة من كبار قادة الأجهزة الأمنية الإيرانية لدورهم في استمرار استخدام العنف ضدّ المتظاهرين السلميين وإغلاق الوصول إلى الإنترنت في إيران.
26 **أكتوبر** 2022م	فرض عقوبات جديدة على 14 مسؤولًا وثلاثة كيانات في إيران، وحذرت وزارة الخزانة الأمريكية الأشخاص غير الأمريكيين أو الشركات غير الأمريكية في حالة تعاونهم مع هؤلاء الأفراد أو المؤسسات بأنهم سيخضعون أيضًا لعقوبات من قِبل طرف ثالث بموجب انتهاكات العقوبات الأمريكية، وتأتي هذه العقوبات استكمالًا لعقوبات فرضتها وزارة الخزانة على خلفية الاحتجاجات في سبتمبر 2022م.

03 **نوفمبر** 2022م	فرضت وزارة الخزانة عقوبات على شبكة تتألف من شركات وهمية أو شركات واجهة جرى تأسيسها خصيصًا لتسهيل تصدير النفط الإيراني في جميع أنحاء العالم بطرق غير قانونية. تتكون الشبكة من: ستة أفراد و17 كيانًا وحظر 11 سفينة، لأنها أسهمت في التهرب من العقوبات، وتقدم الدعم لحزب الله وفيلق القدس التابع للحرس الثوري، وذلك من خلال تسهيل بيع النفط بمئات الملايين من الدولارات لصالح هاتين المنظمتين.
15 **نوفمبر** 2022م	إدراج ثلاثة كيانات إيرانية على لائحة العقوبات، هي: القوة الجوفضائية للحرس الثوري الإسلامي، وشركة «القدس» لصناعة الطيران التي تصنع طائرة «مهاجر-6» المسيرة، ومركز «شاهد» لأبحاث صناعة الطيران، لمساعدتها المرجحة في تسهيل توريد إيران طائرات دون طيار إلى روسيا، التي استخدمتها القوّات الروسية في هجمات ضد أوكرانيا.
16 **نوفمبر** 2022م	فرض عقوبات على ستة أفراد يعملون لصالح أو نيابة عن إذاعة جمهورية إيران الإسلامية (IRIB)، وذلك بحجة أن الإذاعة لا تعمل منفذًا إعلاميًّا موضوعيًّا، بل تعمل أداة رئيسية في حملة القمع والرقابة الجماعية للحكومة الإيرانية ضد شعبها، وقد بثّت اعترافات قسرية لمحتجزين إيرانيين ومزدوجي الجنسية وأجانب في إيران في محاولة لتشويه الحقائق ونشر معلومات مضللة حول الاحتجاجات المستمرة في إيران.
17 **نوفمبر** 2022م	فرض عقوبات على شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية التجارية، وشركة «تريليانس» للبتروكيماويات المحدودة، وشركة النفط الإيرانية الوطنية، وشركة نفط «إيران إنترترايد»، لشرائها أو تمكين مبيعات النفط والبتروكيماويات الإيرانية وتحويل الأموال لفائدة قطاع البتروكيماويات الإيراني، وذلك لعرقلة جهود التهرب من العقوبات في عمليات بيع المنتجات النفطية والبتروكيماوية الإيرانية.

ثالثًا: تعزيز الولايات المتحدة لقوة الردع الإقليمية ومحاولات إيرانية لموازنة الضغوط

مقابل الضغوط الأمريكية أعلنت إيران فرض عقوبات على أفراد وكيانات أمريكية بينها وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه»، لتشجيعهم على «العنف والاضطرابات» في الجمهورية الإسلامية، فيما اتهم المرشد الولايات المتحدة بالوقوف خلف هذه الأحداث.

وأكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الموقف نفسه بوصفه الاحتجاجات بأنها «محاولة فاشلة من قِبل الولايات المتحدة لتكرار الانتفاضات العربية عام 2011م في الجمهورية الإسلامية»، وقال ردًّا على تعهُّد الرئيس الأمريكي بتحرير إيران إنّ «الثورة الإسلامية لعام 1979م حررت إيران». وعاد خامنئي ليقطع الطريق على أي دعوة للمفاوضات تحت ضغط الاحتجاجات بقوله: «إنّ التفاوض مع الولايات المتحدة لن ينهي الاضطرابات التي تشهدها البلاد، وإن الولايات المتحدة ستطالب دائمًا بمزيد لأنها تسعى لإفشال الثورة».

إضافة إلى ذلك، أعلنت إيران أنها تختبر صاروخًا يحمل أقمارًا صناعية، في خطوة وصفتها الولايات المتحدة بأنها «غير مفيدة ومزعزعة للاستقرار»، كما اعترفت إيران بأنها شحنت طائرات مسيرة إلى روسيا قبل حرب أوكرانيا، ومعلوم أن الولايات المتحدة تتهم إيران باستخدام برنامج الفضاء غطاءً لتطوير إيران برنامجها الصاروخي.

بعد التهديدات الإيرانية لحرية الملاحة وعودتها للتصعيد ونقل السلاح إلى الحوثيين في اليمن وغيرها من التحركات، لجأت الولايات المتحدة إلى مزيد من سلطة الردع. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى تصدّي القوّات الأمريكية لهجوم إيراني بطائرة مسيرة إيرانية في إقليم شمال العراق[1]، وكان قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا أعلن أن قوة بحرية بقيادة الولايات المتحدة ستنشر أكثر من 100 سفينة مسيّرة عن بُعد في مياه الخليج بحلول العام المقبل لدرء التهديدات البحرية، كما أطلقت القيادة الوسطى الأمريكية مقاتلات متمركزة في منطقة الخليج باتجاه إيران، باعتباره جزءًا من حالة التأهب الشاملة للقوّات الأمريكية والسعودية.

في المقابل اتهمت الولايات المتحدة إيران بشن هجوم بطائرة مسيرة على ناقلة نفط تجارية مرتبطة بإسرائيل قبالة سواحل عمان، وقد تزامن مع هذا الهجوم اعتراض البحرية الأمريكية قارب صيد متجهًا إلى اليمن كان قد غادر من إيران

(1) وكالة تسنيم، سرلشكر باقرى: با هرگونه اقدام خصمانه آمريكا نسبت به پهپاد ايرانى مقابله مى‌كنيم، (٠٨ مهر ١٤٠١ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2022م، https://bit.ly/3LYLEMT

وعلى متنه أكثر من 70 طنًّا من وقود الصواريخ، وكذلك أدانت الولايات المتحدة انتهاكات إيران لسيادة الأراضي العراقية بهجمات فتاكة ضد إقليم كردستان العراق بين 20 و22 نوفمبر 2022م.

خلاصة

تعلن الولايات المتحدة وإيران عن تمسكهما بمسار المفاوضات لكنهما لا تملكان الجرأة من أجل المُضيّ قدمًا نحو الخطوة الأخيرة للوصول إلى تسوية تنتهي بالعودة إلى الاتفاق النووي. لدى الولايات المتحدة قلق من أن إيران تصرّ على سلوكها العدائي وتحدّي القواعد التي تريد أن ترسيها الولايات المتحدة للنظام الدولي، وهو ما اتضح جليًّا من موقف إيران إلى جانب روسيا في الحرب على أوكرانيا، إذ وصلت الطائرات الإيرانية المسيرة إلى قلب أوروبا، إضافة إلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية لا تزال تواجه معارضة داخلية وإقليمية للعودة المجانية إلى الاتفاق النووي.

من جانبها ترى إيران أن التحولات الدولية والإقليمية تعطيها ميزة في كسب مزيد من الوقت، وممارسة ضغوط جديدة من أجل عدم تقديم تنازلات جوهرية على طاولة المفاوضات، كما أنها ترى أن عدم إغلاق ملف تحقيقات الوكالة قد يكون مبررًا لتعرضها لضغوط في المستقبل، ناهيك بأنه قد يفرغ أي عودة للاتفاق النووي من مضمونها، إذ قد تستغله واشنطن لفرض مزيد من العقوبات، بل إعادة العقوبات الأمريكية كافةً عبر استخدام آلية «سناب باك».

ومع عدم وصول المفاوضات إلى مرحلة النضج، فإن التصعيد المحسوب من الجانبين سيظل هو العامل المتحكم في التفاعلات، ستضغط الولايات المتحدة على النظام الإيراني من خلال العقوبات ومن خلال تقديم مزيد من الدعم للاحتجاجات، وإدانة النظام الإيراني دوليًّا، وفي الوقت نفسه فإن إيران سوف تواصل إستراتيجيتها في تعزيز أوراق الضغط، بما في ذلك تخفيض الالتزامات النووية واختبار القدرة على البقاء من دون الاتفاق النووي.

إيران وأوروبا

ناقش ملف شهر سبتمبر 2022م قلق الوكالة الدولية من مستقبل البرنامج النووي، بعد فشلها في التحقُّق من أجهزة الطرد المركزي النشطة في إيران، وتحذيرها للعالم من تنامي مخزون إيران من اليورانيوم المخصَّب. كما ناقش تصريحات الرئيس الإيراني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول عودة بلاده إلى الاتفاق النووي، وقرار الحكومة الألبانية بقطع عَلاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وسوف يتناول ملف شهرَي أكتوبر ونوفمبر 2022م استمرار التوتُّر والتراجع في العَلاقات بين إيران وأوروبا، فخلال الشهرين الماضيين لم تكُن المساعدة العسكرية المهمة، التي قدَّمتها طهران لموسكو، العامل الوحيد المساهم في تدهور العَلاقات بين إيران وأوروبا، بل إنَّ إستراتيجية المواجهة، التي انتهجها النظام الإيراني في قمع الاحتجاجات الداخلية وانتهاكاته لحقوق الإنسان، دفعت الأوروبيين إلى فرض عقوبات جديدة ضد طهران. وستكون محاور هذا الملف: أولًا ردود الأوروبيين على الاحتجاجات في إيران، ثانيا تنامي القلق من البرنامج النووي والأسلحة الإيرانية.

أولًا: ردود الأوروبيين على الاحتجاجات في إيران

فرض الاتحاد الأوروبي عقوباتٍ جديدةً على العشرات من المسؤولين الحكوميين الإيرانيين، ونحو ستة كياناتٍ، شمِلَت عددًا من قادة «قوّات الأمن الداخلي» و«الحرس الثوري»، في عدد من المحافظات الإيرانية، وكذلك قائد القوّات البرية للجيش الإيراني العميد كيومرث حيدري، لضلوعهم في الممارسات القمعية والوحشية في إخماد الاحتجاجات الأخيرة.[1]

كما أدرج الاتحاد الأوروبي التليفزيون الحكومي الإيراني «برس تي في/Press TV» على قائمة العقوبات، بسبب ضلوعه في إنتاج وبثّ الاعترافات القسرية للمحتجزين، وأُضيف أيضًا رئيس الشرطة الإلكترونية وحيد محمد ناصر ماجد إلى القائمة، لمسؤوليته في القيام بالاعتقالات التعسُّفية للأشخاص، بسبب انتقادهم للنظام الإيراني عبر الإنترنت. وأُدرج أيضًا وزير الداخلية أحمد وحيدي على قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي، لارتكابه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وشمِلَت عقوبات الاتحاد الأوروبي حظْر السفر وتجميد الأصول، وإلى جانب

(1) «Iran: EU adopts additional sanctions against perpetrators of serious human rights violations,» Council of the EU, Nov 14, 2022, https://bit.ly/3hkMQPM [Last visited on Dec 04, 2022]

ذلك يُحظَر على مواطني وشركات الاتحاد الأوروبي التعامل مع الأفراد والكيانات المُدرَجة في القائمة. وتشمل العقوبات أيضًا حظْر الصادرات إلى إيران من المعدّات التي يمكن استخدامها للقمع المُمارَس في الداخل الإيراني، وكذلك معدّات مراقبة الاتصالات. ووصل عدد الأفراد والكيانات الخاضعة للإجراءات العقابية للاتحاد الأوروبي، ضمن إطار العقوبات الأخيرة المتعلِّقة بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران، إلى 126 فردًا و11 كيانًا.

وفي جورجيا، أحبطت السلطات محاولة لاغتيال رجل أعمال إسرائيلي خطَّط لها الحرس الثوري الإيراني. وحسب ما أفادت به المعلومات الصادرة، كانت محاولة الاغتيال على يد خلية إرهابية إيرانية تتكوَّن من مواطن باكستاني وآخر جورجي-إيراني، اعتقلتهما الشرطة وصادرت ما بحوزتهما من أسلحة وذخائر وهواتف خلوية.[1]

وفي بريطانيا، تلقّى نوّاب مجلس العموم تحذيرات من الحكومة تفيد باحتمالية تعرُّضهم لهجمات سيبرانية ومضايقات، في خِضَمّ الاحتجاجات التي ما زالت مستعرة في إيران[2]. وفي أكتوبر الماضي سرَّبت مجموعة قرصنة إيرانية معارِضة يُطلَق عليها اسم «هوم لاند جاستس/Home-land Justice» ملفاَت للشرطة الألبانية تحتوي على أسماء أشخاص، أُشير إلى أنَّهم «مُشتبَه بهم» في جرائم مختلفة.[3]

---

(1) *Ahmed Asmar, «Georgia reportedly foils Iranian plot to kill Israeli businessman,»* Anadolu Agency, *Nov 15, 2022, https://bit.ly/3hiMo4O [Last visited on Dec 04, 2022]*

(2)«UK urged to expel Iranian diplomats after politicians alerted over possible cyberattacks,» CNN, Dec 08, 2022, https://bit.ly/3Bvmsty [Last visited on Dec 04, 2022]

(3) *Fjori Sinoruka, «Iranian Hackers Leak Database of Albanian Criminal Suspects,»* Balkan Insight, *Oct 3, 2022, https://bit.ly/3VUTgUL [Last visited on Dec 04, 2022]*

تواجه شركة تكنولوجيا المعلومات «Softqloud GmbH»، ومقرّها في ألمانيا، اتّهامات بمساعدة طهران في فرض رقابة على الإنترنت، في خضمّ الاحتجاجات المستمرَّة[1]. وتُعَدّ هذه الشركة واحدة من أربع منصات اتصالات رقمية تربط إيران بـ«شبكة الإنترنت العالمية/www». كما وُجِّهت اتهامات إلى شركة «أرفان كلاود/ArvanClou» لفرضها الرقابة على الإنترنت. وكانت الشركة تقدِّم خدمات لمشروع إيران السحابي «إيران كلاود/IranCloud»، وكُلِّفت إنشاء شبكة إنترنت إيرانية منفصلة. ورفضت «أرفان كلاود» هذه الاتّهامات، وصرَّحت بأن «مزوِّد الخدمة السحابية لا يستطع مراقبة الإنترنت، لا في إيران ولا في أي جزء آخر من العالم».

ثانيًا: تنامي القلق من البرنامج النووي والأسلحة الإيرانية

على الصعيد النووي، أشار القرار الصادر عن «مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إلى أنّ إيران انتهكت بصفة مستمرة التزاماتها بموجب اتفاقية «الضمانات الشاملة»[2]، وهي جزء أساسي من معاهدة «عدم انتشار الأسلحة النووية». ويتطلَّب «البروتوكول الإضافي» من طهران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم بيانٍ وافٍ وكامل عن أنشطتها النووية السابقة والحالية.

ويبدو أن صبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد نفد نتيجة استمرار المماطلة الإيرانية في عدم تفسير وتوضيح جزيئات اليورانيوم ذات المنشأ البشري المُكتشَفة في 4 مواقع إيرانية. وتسعى وكالة الطاقة الذرية للحصول على معلومات حول المواد والأنشطة النووية في المواقع الأربعة، منذ أربع سنوات.

وأعرب المدير العام للوكالة الدولية في نوفمبر عن «قلقه الشديد» إزاء عدم إحراز أيِّ تقدم يُذكر في توضيح وحلّ القضايا والضمانات العالقة. وطلبت الوكالة «تفسيراًت ذات مصداقية فنية»، لوجود جزيئات اليورانيوم ذات المنشأ البشري المكتشفة في المواقع المعنية.

وحذَّرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، خلال كلمتها في حوار المنامة بالبحرين[3]، من أن «انتشار الأسلحة الإيرانية» يشكِّل تهديدًا خطيرًا لأوروبا. كما أشارت إلى أن «عديدًا من دول الخليج تحذِّر منذ سنوات من خطر

(1) *«German-Based Company Allegedly Helps Iran To Restrict Internet,»* IranIntl, *Oct 21, 2022, https://bit.ly/3V-V8SHX [Last visited on Dec 04, 2022]*

(2) *«NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran,»* IAEA, *GOV/2022/77, IAEA, https://bit.ly/3HF-CMeS [Last visited on Dec 04, 2022]*

(3) *«Iran weapons proliferation is risk 'to us all,' warns EU,»* AFP *in* The News, *Nov 19, 2022, https://bit.ly/3iXxOjE [Last visited on Dec 04, 2022]*

تزويد إيران الدول المارقة في جميع أنحاء العالم بطائراتها المسيَّرة». واعترفت أورسولا بالقصور في مراقبة بقية الأنشطة الإيرانية، بالقول: «لقد استغرقنا وقتًا طويلًا لإدراك حقيقة بسيطة للغاية، وهي أنه بينما نسعى لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية، كان يجب علينا أيضًا أن نَصُبّ جُلّ تركيزنا على الأنماط الأخرى لانتشار الأسلحة، مثل الطائرات المسيَّرة والصواريخ الباليستية وغيرها».

خلاصة

لم تعُد العَلاقات الإيرانية مع أوروبا مرتبطة فقط بمخاوف الولايات المتحدة من برنامج إيران النووي، فهي مرتبطة أيضًا وبنفس الأهمية بما يساور الأوروبيين، لا سيما دول الترويكا (بريطانيا وألمانيا وفرنسا)، من مخاوف إزاء سجِلّ إيران في حقوق الإنسان. استمرار إيران في ملاحقة معارضيها في مختلف الدول الأوروبية سيقود هذه الدول للعمل على حماية سيادتها وحقوق مواطنيها، وكذلك حقوق الشعب الإيراني. بخلاف ذلك، يتطلَّع كثير من الإيرانيين وبشكل متزايد إلى اللجوء إلى أوروبا هربًا من بطْش النظام.

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

أكتوبر ونوفمبر 2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies